

الملاءمة القيمية لبدائل عرض الدخل الشامل

"دراسة اختبارية على الشركات المساهمة السعودية"

دكتور

السيد حسن سالم بلال

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

الملاءمة القيمية لبدائل عرض الدخل الشامل "دراسة اختبارية على الشركات المساهمة السعودية"

السيد حسن سالم بلال

مدرس بقسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر

ملخص

يهدف البحث إلى اختبار الملاءمة القيمية لبدائل عرض الدخل الشامل (قائمة الدخل أو قائمة منفصلة) بالقوائم المالية لشركات المساهمة السعودية، وذلك اعتماداً على عينة من شركات المساهمة غير المالية مسجلة بسوق الأسهم السعودي مكونة من ٢٢٦ مشاهدة خلال العامين (٢٠١٧ و ٢٠١٨م)، وباستخدام تحليل الإنحدار الخطى المتعدد يوفر البحث دليلاً إختبارياً على عدم وجود ملاءمة قيمية لبدائل عرض الدخل الشامل، كما تبين للباحث أن ٦٥٪ تقريباً من عينة الدراسة تعرض معلومات الدخل الشامل في قائمة الدخل، وأن شركات عينة الدراسة التي اختارت الإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة منفصلة أكبر من الشركات الأخرى فيما يتعلق بإجمالي الأصول، إجمالي حقوق المساهمين، صافي الدخل، والدخل الشامل.

الكلمات الدالة: بدائل عرض الدخل الشامل، قائمة الدخل، الدخل الشامل، أسعار وعوائد الأسهم.

مقدمة ومشكلة البحث

يتمثل الإفصاح في إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهتم المستثمرين وأصحاب العلاقة والمصالح في المؤسسات الاقتصادية على اختلاف أنواعها وأشكالها وأحجامها بحيث تساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة، وقد تطور الإفصاح المحاسبي بالتطور في مضمون الوظيفة المحاسبية من كونها وسيلة لخدمة أصحاب المنشأة إلى وسيلة لخدمة الإدارة، ثم أخيراً وسيلة لخدمة المجتمع بأكمله (راشد، ١٩٩٦، المليجي، ١٩٩٨، على، ٢٠٠٣).

ويعتبر الإفصاح عن المعلومات الخاصة بأداء الشركة من أهم أهداف إعداد القوائم المالية وذلك من أجل تلبية احتياجات عدد كبير من مستخدمي القوائم المالية ومن ثم مساعدتهم على اتخاذ القرارات، فوفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (IAS 1) فإن القوائم المالية ذات الغرض العام تهدف إلي توفير معلومات عن المركز المالي والأداء التشغيلي والتدفقات النقدية التشغيلية والتي تفيد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وتساعد معلومات القوائم المالية شاملة الإيضاحات المتممة لها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة من حيث قيمتها، وتوقيتها ودرجة عدم التأكد المحيطة بها.

ويهدف المستخدمون من وراء هذه المعلومات إلي اتخاذ قرارات اقتصادية هامة مثل القرارات الاستثمارية وأيضا من أجل تقييم الوضع المالي للمنشأة، كما تفيد هذه المعلومات في معرفة الأداء المالي والتشغيلي للمنشأة والربحية، وتفيد المعلومات الخاصة بالربحية في تقييم التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية التي يتوقع أن تسيطر عليها المنشأة في المستقبل، بالإضافة إلي التنبؤ بقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية مستقبلية (Bertoni et al., 2007; Firescu, 2015)، ولهذا فإن المعلومات المقدمة في القوائم المالية يجب أن تكون مفيدة سواءً للمستثمرين الحاليين أو المرتقبين وكذلك لجميع مستخدمي القوائم المالية.

يعتبر قياس الأداء والموقف المالي للشركات هو التحدي الرئيسي لمهنة المحاسبة وفي نفس الوقت هو الشغل الشاغل والقلق الدائم لمستخدمي المعلومات المحاسبية، فالتحدي الرئيسي هو كيفية تحديد القيمة الاقتصادية للشركة خاصة في ظل الظروف الحالية المعقدة، وفي ظل النقاش والجدل السائد من ناحية هل سيتم قياس الأصول والإلتزامات بالتكلفة التاريخية أم بالقيمة العادلة؟ وكيف سيتم تقييم القيمة المضافة في ثروة الملاك خلال الفترة وهل سيتم الإعتماد على الأداء التشغيلي الحالي أم مقياس آخر؟ وأين سيتم الإفصاح عن التغيرات التي حدثت في ثروة الملاك؟ (Kanagaretnam et al., 2009).

ووفقاً للإطار المفاهيمي للمحاسبة فإن صافي الدخل يعتبر مقياساً للأداء، كما أنه يعتبر عنصراً هاماً في حساب عدد من المؤشرات مثل العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم، إلا أنه مع مرور الوقت فإن واضعي المعايير يرون أن صافي الدخل أصبح مقياساً غير فعال لقياس أداء الشركات (Gazzola and Amelio, 2014)، حيث أن هناك بعض المعاملات والبنود لا يتم الإفصاح عنها في قائمة الدخل ولكن يتم تمريرها مباشرة إلى قائمة التغير في حقوق الملكية، وهذا يعتبر إنتقاداً لمعلومات قائمة الدخل من حيث أنها لا تعبر بصورة شاملة عن الأداء المالي للشركة، بينما يتفق الدخل الشامل مع المفهوم الواسع للربح حيث يتم الإعراف بأي بند حتى ولو لم يكن قد تحقق بعد (Cahan et al., 2000).

وفقاً لمحاسبة الفائض النظيف (Clean Surplus) فإن أي تغير في القيمة الدفترية لحقوق المساهمين يكون راجعاً إلى صافي الدخل والتوزيعات بعد إستبعاد أو خصم أي مساهمات من قبل الملاك (Ohlson, 1995)، وعلى الرغم من ذلك فإن المعايير المحاسبية سمحت بحدوث تغيير في القيمة الدفترية دون أن يكون سببها صافي الدخل، فهناك بنود لا تمر على قائمة الدخل وفي نفس الوقت تؤثر على القيمة الدفترية لحقوق المساهمين مثل بنود الدخل الشامل الآخر (والتي يطلق عليها الفائض غير النظيف Dirty Surplus)، وبالتالي فإن ذلك يعتبر خروجاً عن محاسبة الفائض النظيف (Du et al., 2015).

معني ذلك أن قائمة الدخل لا تعكس كافة التغيرات في القيمة العادلة، وبالتالي يمكن القول بأن صافي الدخل لا يمثل مقياساً شاملاً للأداء نظراً لأن هناك بعض البنود بمقتضى المعايير المحاسبية يتم التقرير عنها في قائمة الدخل بينما هناك بنود أخرى مثل المكاسب والخسائر غير المحققة من الإستثمارات المتاحة للبيع يتم ترحيلها مباشرة إلى قائمة التغير في حقوق الملكية، وبالتالي يمكن القول بأن صافي الدخل كمقياس للدخل فقط لا يفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية لذلك ظهرت الحاجة إلى مقياس آخر للدخل يهدف إلى توفير معلومات أكثر فائدة لمستخدمي القوائم المالية من زاوية تقييم أداء المنشأة والتنبؤ بأدائها في المستقبل، لذلك طالب المهتمون بضرورة التحول إلى الدخل الشامل.

ويري (Kanagaretnam et al., 2009) بأن معلومات الدخل الشامل تعتبر مهمة جداً سواء للمحللين الماليين أو لأغراض التقييم، لذلك فإنه من المتوقع أن يكون للدخل الشامل ملاءمة قيمية، كما يرى (Firescu, 2015) أن الدخل الشامل سوف يزيد من جودة عملية التقرير المالي لأنه سوف يعكس القيمة الحقيقية للمنشأة في نهاية الفترة المحاسبية وخصوصاً فيما يتعلق بالإستثمارات المالية وغيرها من الأصول والإلتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية، الأمر الذي يساعد المستثمرين على تحديد القيمة بشكل أفضل.

على الرغم من ذلك فإن هناك من عارض الدخل الشامل وذلك على أساس أن بنود الدخل الشامل الآخر قد تؤدي إلى خطأ في قياس أداء وقيمة الشركة (Barker, 2004)، بالإضافة إلى أنها قد تؤدي إلى تفاقم مشاكل الوكالة لأن إدارة الأرباح سوف تكون سهلة بالنسبة للمديرين، ومثل هذه المشاكل قد تؤدي إلى انخفاض جودة المعلومات المحاسبية (CFA Institute, 2005). وأشار البعض الآخر بأن إستبعاد البنود المؤقتة من الأرباح (الدخل الشامل الآخر) سوف يساعد المستثمرين في عملية التقييم وإتخاذ قراراتهم (Lin et al., 2007). كما أشار (Chambers, 2007) إلى أن بنود الدخل الشامل تعتبر بنوداً مؤقتة وبالتالي فهي غير مستمرة وغير متكررة ومن ثم لن

يكون لها قدرة تنبؤية، بالإضافة إلي أن بنود الدخل الشامل تعتمد على قوي السوق ولا ترجع لتحكم الإدارة ومن ثم لا تعد أساساً مناسباً لتقييم أداء الإدارة. في حين يري البعض الآخر أن فروق القيمة العادلة هي فروق غير مستمرة وغير ملائمة للقرارات التي يتخذها المستثمرون، بالإضافة إلي عدم القدرة على قياس القيمة العادلة في بعض الحالات وإمكانية إستخدامها من قبل الإدارة في إدارة الارباح بشكل يمكن الإدارة من تحقيق مكاسب على حساب الأطراف المستفيدة الأخرى (Firescu, 2015).

وعن الكيفية التي يظهر بها الدخل الشامل في القوائم المالية، أشارت معايير المحاسبة الأمريكية والدولية في بادئ الأمر إلى وجود ثلاثة بدائل لعرض الدخل الشامل، البديل الأول: أن يتم عرض معلومات الدخل الشامل في قائمة الدخل التقليدية، والبديل الثاني: أن يتم عرض معلومات الدخل الشامل في قائمة منفصلة تالية لقائمة الدخل، والبديل الثالث: أن يتم عرض معلومات الدخل الشامل في قائمة التغير في حقوق الملكية، وفي يونيو ٢٠١١م صدر عن (FASB) تطوير للمعيار (١٣٠) والذي ألغى البديل الثالث وأبقى فقط على البديلين الأول والثاني، وثار جدل بين الباحثين حول مدى أفضلية البديلين، فتوصلت دراسات إلى تفضيل البديل الأول (على سبيل المثال: الصايغ، ٢٠١٧؛ Du et al., 2015)، كما أشارت دراسات أخرى إلى أفضلية البديل الثاني (على سبيل المثال: Kim, 2016; Kim, 2017).

وقد لاحظ الباحث أن معايير المحاسبة المصرية ٢٠١٥ المعدلة قد حسمت هذا الخلاف حين ألزمت الشركات المساهمة المصرية أن تعرض معلومات الدخل الشامل في قائمة منفصلة، أي أنها ألزمت الشركات المساهمة المصرية بعرض معلومات الدخل الشامل وفقاً للبديل الثاني، إلا أن الباحث لاحظ أن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين قد اعتمدت معيار المحاسبة الدولي (IAS, 1) ومن ثم فقد أعطت الحرية للشركات غير المالية في الإختيار بين البديلين الأول والثاني، الأمر الذي كان باعثاً للباحث نحو القيام بهذه الدراسة في البيئة العربية كمحاولة للإجابة على التساؤل البحثي التالي.

هل لبدائل عرض الدخل الشامل ملائمة قيمية، وذلك من خلال القدرة على تفسير التغير في أسعار وعوائد الأسهم؟

هدف البحث

في ضوء مشكلة البحث، يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في معرفة ما إذا كان لبدائل الإفصاح عن الدخل الشامل ملائمة قيمية عند تفسير أسعار وعوائد أسهم الشركات المساهمة السعودية، ومن ثم تتمثل أهداف البحث في:

١- اختبار الملائمة القيمية لبدائل عرض الدخل الشامل عند تفسير أسعار الأسهم.

٢- اختبار الملائمة القيمية لبدائل عرض الدخل الشامل عند تفسير عوائد الأسهم.

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث إلى عدة عوامل واعتبارات لعل من أهمها ما يلي:

١- أن تقييم الإفصاح عن الدخل الشامل سوف يوفر مساهمات ضرورية للأطراف المختلفة في الأسواق الناشئة، ويأمل الباحث أن تساعد تلك المساهمات المستثمرين في عملية اتخاذ قراراتهم.

٢- يتوقع الباحث أن تؤثر بدائل عرض الدخل الشامل على أحكام المستثمرين مما يساهم في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.

٣- ندرة الدراسات العربية المتعلقة ببدائل الإفصاح عن الدخل الشامل بصفة عامة وفي البيئة المصرية بصفة خاصة، كذلك ندرة الدراسات العلمية التي تناولت أثر بدائل عرض الدخل الشامل على أسعار وعوائد الأسهم.

٤- تعد الدراسة الحالية مساهمة للأدبيات السابقة في دراسة أثر بدائل الإفصاح عن الدخل الشامل على أسعار وعوائد الأسهم.

خطة البحث

فى ضوء مشكلة البحث، وتحقيقاً لهده الأساسى، تنطوى خطة البحث على خمسة أقسام، يتعرض القسم الأول منها لخلفية نظرية عن بدائل الدخل الشامل، بينما يتعرض القسم الثانى إلى مراجعة الدراسات السابقة وتطوير فرضيات البحث، ويقوم الباحث بتصميم البحث وتحليل نتائجه فى القسمين الثالث والرابع على التوالى، وأخيراً يعرض القسم الخامس خلاصة البحث وأهم الفرص الممكنة للأبحاث المستقبلية.

القسم الأول

بدائل عرض الدخل الشامل - خلفية نظرية

تم تعريف الدخل الشامل لأول مرة من قبل (FASB) في عام ١٩٨٠م ضمن بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٣) بعنوان "عناصر القوائم المالية لمنشآت الأعمال" حيث أن (FASB) إعتبر أن الدخل الشامل واحداً من ضمن (١٠) عناصر يمكن إستخدامها كمقياس ملائم للأداء وللحالة المالية لمنشآت الأعمال (Bhamornsiri and Wiggins, 2001)، وتم تعريف الدخل الشامل من قبل (FASB) بإعتباره يتضمن " التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة الناتجة من العمليات وكذلك التغيرات الناتجة من الأحداث الأخرى من مصادر غير الملاك"، ثم تم إصدار بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٦) من قبل (FASB) في ديسمبر عام ١٩٨٥م والذي حل محل بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٣) وقد عرفت الدخل الشامل على أنه " التغير في حقوق الملكية (صافي الأصول) لمنشآت الأعمال خلال الفترة والناتج من العمليات والأحداث والظروف الأخرى من مصادر بخلاف الملاك، كذلك يتضمن كل التغيرات في حقوق الملكية باستثناء تلك الناتجة من الإستثمارات عن طريق الملاك أو توزيعات الأرباح للملاك أثناء فترة معينة" (SFAC, CON. 6, p. 28).

وفى عام ١٩٩٧م أصدر (FASB) المعيار المحاسبي الأمريكي SFAS (130) والذي ألزم الشركات بالإفصاح عن الدخل الشامل، وقد قدم ثلاثة بدائل (أشكال) لعرض عناصر الدخل الشامل الأخر، إما ضمن قائمة الدخل التقليدية، أو في قائمة منفصلة ومستقلة تلى قائمة الدخل التقليدية، أو كجزء من قائمة التغير في حقوق الملكية.

وفى عام ٢٠٠٧م كمحاولة للتوفيق بين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية ومجلس معايير المحاسبة الدولية، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً للمعيار (IAS 1) ليتوافق مع متطلبات التقرير الخاصة بالمعيار (SFAS 130) والذي يسمح فقط بالإفصاح عن الدخل الشامل مع قائمة الدخل، أو في قائمة مستقلة تتبع قائمة الدخل التقليدية، ويتم الإفصاح عن تسويات إعادة تصنيف عناصر الدخل الشامل الأخر في صلب القائمة التي يعرض فيها الدخل الشامل أو في الملاحظات المتممة للقوائم المالية.

وفى عام ٢٠١١م أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى التحديث (ASU Topic 220, 2011-05) للمعيار (SFAS 130, ASC Topic 220) بهدف تحسين قابلية القوائم المالية للمقارنة واتساقها وشفافيتها وتوضيح عناصر الدخل الشامل الآخر بالإضافة إلى تحقيق مزيداً من التقارب مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، وقد جاء التحديث بإلغاء اختيار عرض الدخل الشامل كجزء من قائمة التغيرات فى حقوق الملكية، وأعطى للشركات حرية الاختيار بين عرض الدخل الشامل إما فى قائمة الدخل أو فى قائمة منفصلة.

وفيما يتعلق بمعايير المحاسبة المصرية عام ٢٠١٥م والمعدلة للمعايير السابقة لها والتي صدرت فى ٢٠٠٦م، عرفت الدخل الشامل وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١) المعدل لعام ٢٠١٥م والخاص بعرض القوائم المالية بأنه " التغير فى حقوق الملكية خلال الفترة والنتائج عن معاملات وأحداث أخرى فيما عدا التغيرات الناتجة عن المعاملات مع الملاك ويتضمن كافة بنود قائمة الدخل إلى جانب عناصر الدخل الشامل الآخر" (معيار المحاسبة المصرى رقم "١": ٢٠١٥)، كما بين معيار المحاسبة المصرى رقم (١) المعدل لسنة ٢٠١٥م مكونات الدخل الشامل الأخر:

- ١- المكاسب والخسائر الاكوتوارية من إعادة قياس نظم المزايا المحددة للمعاشات.
- ٢- المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبى.
- ٣- المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع.
- ٤- الجزء الفعال من المكاسب والخسائر على الأدوات المستخدمة فى تغطية التدفق النقدى.
- ٥- أرباح وخسائر فروق العملة الناتجة عن ترجمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية.

وعن كيفية عرض الدخل الشامل بالقوائم المالية، نص معيار المحاسبة المصرى رقم "١" المعدل لسنة ٢٠١٥ على إعداد قائمة منفصلة للدخل الشامل، مع الإفصاح عن الدخل الشامل المتراكم فى قائمة التغير فى حقوق الملكية، ويمثل هذا الإفصاح تعديلاً على معايير المحاسبة المصرية لسنة ٢٠٠٦م والتي كانت تكتفى بالإفصاح عن عناصر الدخل الشامل فى قائمة التغير فى حقوق الملكية.

وعن موقف الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين فيما يتعلق بعرض الدخل الشامل فقد لاحظ الباحث أن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين قد اعتمدت ما ورد بمعيار المحاسبة الدولي (IAS 1) بشأن عرض الدخل الشامل حيث " يمكن للمنشأة أن تعرض قائمة واحدة للربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، مع عرض الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر في قسمين، ويجب أن يعرض القسمين معاً، على أن يعرض قسم الربح أو الخسارة أولاً متبوعاً مباشرة بقسم الدخل الشامل الآخر، ويمكن للمنشأة أن تعرض قسم الربح أو الخسارة في قائمة منفصلة للربح أو الخسارة، وفي هذه الحالة يجب أن تسبق القائمة المنفصلة للربح أو الخسارة- مباشرة- القائمة التي تعرض الدخل الشامل، والتي يجب أن تبدأ بالربح أو الخسارة".

من العرض السابق يخلص الباحث إلى إتفاق كلٍّ من معيار المحاسبة الدولي (IAS 1, 2007) ومعيار المحاسبة الأمريكي (ASU 2011-05) على الإفصاح عن الدخل الشامل إما في قائمة الدخل، أو في قائمة منفصلة.

وفقاً للبديل الأول، يتم الإفصاح عن بنود الدخل الشامل ضمن قائمة الدخل وبالتالي يظهر صافي الدخل أولاً، يليه بنود الدخل الشامل الآخر للوصول إلي إجمالي الدخل الشامل، وتسمى القائمة بقائمة الدخل والدخل الشامل، ويتم الإفصاح عن تسويات إعادة التصنيف والتي يقصد بها تلك المبالغ التي تم الاعتراف بها كجزء من صافي الدخل خلال الفترة وكان قد تم الاعتراف بها في فترة سابقة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتتم هذه التسويات لتجنب الإزدواج المحاسبي في بنود الدخل الشامل (FASB, 1997)، بالإضافة لما سبق ستوجد قائمة واحدة تضم كلا من صافي الدخل (في منتصف القائمة) والدخل الشامل الآخر، ويتميز هذا البديل بأنه يفصح عن صافي الدخل والدخل الشامل كمقياسين من مقاييس الأداء في قائمة واحدة، لكن يعاب عليه أن صافي الدخل يعتبر رقماً فرعياً في القائمة وليس الرقم النهائي وهذا قد يقلل من أهمية رقم صافي الدخل كمقياس للأداء، ويمكن أن يسبب غموض لدى بعض مستخدمي القوائم المالية حول الربح الحقيقي (Campbell et al, 1999)، أما دراسة (Hirst and Hopkines, 1998; Bamber et al., 2010) فقد توصلت إلى أن عرض الدخل الشامل ومكوناته في قائمة الدخل التقليدية أو في قائمة منفصلة للدخل الشامل تتبع قائمة الدخل يحقق

مستوى مرتفع من الشفافية بالنسبة للمحللين الماليين، مما يساعد المحللين الماليين في إكتشاف ممارسات إدارة الدخل، ويعزز من إدراكهم، ومن ثم تزيد القيمة الإضافية للمعلومات.

كما أشارت نتائج دراسة (Du et al., 2015) إلى تفضيل المستثمرين غير المحترفين لعرض معلومات الدخل الشامل ضمن قائمة الدخل التقليدية عن عرضها بشكل منفصل (قائمة منفصلة تابعة لقائمة الدخل)، كما أن المستثمرين غير المحترفين يعطون تقديرات للوزن النسبي لبنود الدخل الشامل الآخر ويرون أنها أكثر أهمية نسبية في تقييم الأداء حالة عرض بنود الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل بدلاً من قائمة منفصلة، خصوصاً عندما تعاني الشركة من خسائر مالية، وتتفق مع الرأي السابق دراسة (الصايغ، ٢٠١٧) فقد توصلت إلى أن الإفصاح عن معلومات الدخل الشامل في قائمة الدخل التقليدية يحقق رغبات معظم مستخدمي القوائم المالية خاصة المستثمرين غير المحترفين، وذلك لأن المستخدمين المحترفين لا يؤثر عليهم شكل الإفصاح لأنهم يتفهمون دور معلومات الدخل الشامل في تقييم الشركات وسيقومون بعمل بحثاً موسعاً عن هذه المعلومات.

أما في البديل الثاني فيتم إعداد قائمة منفصلة لعرض بنود الدخل الشامل الآخر تسمى قائمة الدخل الشامل، حيث تبدأ القائمة بصافي الدخل من قائمة الدخل مضافاً إليه بنود الدخل الشامل الآخر للوصول إلي الدخل الشامل، ويتميز هذا الشكل بأنه أكثر وضوحاً ولا يسبب أي تشتت، لكن يعاب عليه أنه يضيف قائمة جديدة إلى القوائم المالية (Campbell et al, 1999)، وتتفق مع هذه النتيجة دراسة (عبدالعاطي، ٢٠١٤) حيث توصلت إلى أن الإفصاح عن الدخل الشامل الأخرى قائمة منفصلة للدخل الشامل يعتبر أكثر شفافية ووضوحاً من شكل الإفصاح في قائمة التغير في حقوق الملكية، وهذه النتيجة جاءت متفقة مع دراسة (Hirst and Hopkins, 1998)، أما دراسة (Du et al., 2015) فقد أشارت إلى أنه بالرغم من تفضيل المستثمرين للوضوح في الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل إلا أن هذا البديل (قائمة الدخل) قد يقلل من التركيز على صافي الدخل كأهم مقياس للأداء المالي للشركة، وهذا إلى جانب أن (Kim, 2016) قد لاحظ أن الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الآخر أسفل قائمة الدخل التقليدية يسبب تشويشاً لدى مستخدمي

القوائم المالية. كما أشارت دراسة (Shi et al., 2017) إلى أن الطبيعة المؤقتة لعناصر الدخل الشامل الآخر والتقلب المتزايد في قيمتها يجعل من المخاطر الكامنة لدى الشركات أكثر شفافية للمستثمرين متى تم الإفصاح عن تلك العناصر في قائمة الدخل أو في قائمة منفصلة تتبع قائمة الدخل.

كذلك أكدت دراسات (Maines and McDanile, 2000; Mechelli and Cimini, 2014; Hao and Zhang, 2015) إلى أن عرض الدخل الشامل في قائمة مستقلة له تأثير ملحوظ على إدراك المستثمرين نحو معلوماتها، ولكن من غير المحتمل أن يؤثر على تقييم المحللين الماليين، كما أظهرت دراسة (Maines and McDanile, 2000) أن المستثمرين لديهم القدرة على التنبؤ بالأسعار وتقييم الأداء المالي بشكل أفضل عندما يتم الإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة للدخل الشامل بخلاف قائمة التغير في حقوق الملكية، حيث أن الإفصاح في هذه القائمة يعكس بنود الدخل الشامل الآخر بشكل أكثر ملاءمة وشفافية مما يزيد من استخدام المستثمرين لهذه المعلومات والإعتماد عليها في قياس أداء الشركة.

ومن ملاحظة التعليقات التي ظهرت أثناء فترة المناقشات بعد إصدار المسودة التوضيحية وقبل إصدار التعديل على المعيار الأمريكي (ASU Topic 220, 2011-05) تبين أن أغلب تلك التعليقات رفضت الجمع بين صافي الدخل والدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل التقليدية، وكان سبب الرفض هو أن قائمة الدخل ستؤدي إلى تشويش مستخدمي المعلومات المحاسبية، إلى جانب أن قائمة الدخل ستعطي لعناصر الدخل الشامل الآخر اهتماما مقاربا لرقم صافي الدخل، مما سيؤثر على قياس الأداء.

وبعد الإنتهاء من توفير خلفية نظرية لبدائل عرض الدخل الشامل، يقوم الباحث في القسم التالي (الثاني) بإستعراض أهم الدراسات السابقة التي تم إجراؤها بشأن الملاءمة القيمية لبدائل عرض الدخل الشامل بما يسهم في تطوير فرضيات البحث الحالي.

القسم الثانى

مراجعة الدراسات السابقة وتطوير فرضيات البحث

يتضمن هذا الجزء استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بمشكلة البحث وذلك للتعرف على منهجيتها والمتغيرات التى اخضعتها للدراسة، وأهم النتائج التى توصلت إليها، كما يتضمن تطوير فرضيات الدراسة فى ضوء ما إنتهت إليه نتائج الدراسات السابقة.

أولاً: مراجعة الدراسات السابقة

لقد أهتم الباحثين فى مجال المحاسبة بفهم أثر الدخل الشامل وأشكال عرضه فى التقرير المالى للشركة على مستخدمى القوائم المالية (Du et al., 2015)، فقد إستهدفت دراسة (Hirst and Hopkins, 1998) اختبار أثر بدائل عرض الدخل الشامل على تقديرات المحللين الماليين لقيمة الشركة التى تتبع ممارسات إدارة الدخل من خلال محفظة الأوراق المالية المتاحة للبيع، كذلك إستهدفت دراسة العلاقة بين بدائل عرض الدخل الشامل وإكتشاف ممارسات إدارة الدخل من قبل المحللين الماليين، ولتحقيق هدف الدراسة تم الإعتماد على المنهج التجريبي، حيث أجريت دراسة تجريبية على عينة عددها ٩٦ من المحللين الماليين ومديرى المحافظ بمتوسط خبرة ١٤ سنة فى مجال التحليل المالى، وأظهرت نتائج الدراسة أن عرض الدخل الشامل ومكوناته فى قائمة الدخل التقليدية أو فى قائمة منفصلة للدخل الشامل تتبع قائمة الدخل يحقق مستوى مرتفع من الشفافية بالنسبة للمحللين الماليين، مما يساعد المحللين الماليين فى إكتشاف ممارسات إدارة الدخل وإلى تحسين تقديرات المحللين الماليين لقيمة الشركة، كما تشير نتائج الدراسة إلى أن عرض الدخل الشامل ضمن قائمة التغير فى حقوق الملكية غير فعال فى إكتشاف المحللين الماليين لممارسات إدارة الدخل.

وفى دراسة تجريبية على عينة مكونة من (٩٥) طالب ماجستير مهنى (MBA) إستهدفت دراسة (Maines and McDaniel, 2000) اختبار أثر

بدائل الإفصاح عن الدخل الشامل ومكوناته وفقاً لمعيار المحاسبة المالية الأمريكي رقم (١٣٠) على قرارات المستثمرين غير المحترفين في سوق الأوراق المالية، وقد تمثلت المهمة التجريبية لكل مشارك في الإجابة على مجموعة تساؤلات تغطي فروض الدراسة، الأولى عن مدى كفاءة الإدارة في إدارة عمليات التشغيل، هذا بالإضافة إلى أسئلة عن تقييم درجة المخاطرة في الإستثمار في أسهم الشركة، كذلك طلب من المشاركين تقييم التقلب في المكاسب والخسائر غير المحققة على الأوراق المالية المتاحة للبيع، بالإضافة إلى الإشارة إلى مكان عرضها في القوائم المالية للشركة، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن طريقة العرض أو الشكل المستخدم في الإفصاح عن الدخل الشامل لا يؤثر بشكل معنوي على قدرة المستثمرين غير المحترفين في الحصول على معلومات الدخل الشامل، بينما يؤثر شكل الإفصاح المستخدم على قرارات المستثمرين غير المحترفين المتعلقة بتقييم التقلب في المكاسب والخسائر غير المحققة على الأوراق المالية المتاحة للبيع، حيث يعطى المشارك (المستثمر) أهمية أكبر لتلك المكاسب والخسائر غير المحققة عندما يتم عرضها في قائمة منفصلة للدخل الشامل مقارنة بعرضها في قائمة التغيير في حقوق الملكية.

أما دراسة (Jordan and Clark, 2002) فقد اهتمت بتحديد علاقة الارتباط بين (حجم وإشارة بنود الدخل الشامل الأخر وحجم الشركة) وبدائل عرض الدخل الشامل، ولتحقيق هدف الدراسة تم الحصول على بيانات الدراسة من القوائم المالية لعينة من ١٠٠ شركة من شركات الخدمات المالية المتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية، حيث تم تقسيم شركات العينة لمجموعتين، الأولى: تمثل الشركات التي عرضت الدخل الشامل في قائمة التغيير في حقوق الملكية، والثانية: ضمت الشركات التي عرضت الدخل الشامل في قائمة من قوائم الأداء (قائمة الدخل أو قائمة منفصلة)، وتم حساب إجمالي الأصول وإجمالي الإيرادات وإجمالي حقوق الملكية في كل مجموعة، ثم تم حساب قيم الوسيط لهذه المقاييس ومقارنة هذه القيم في المجموعتين، وأشارت نتائج

الدراسة إلى أن ٦٣٪ من شركات العينة عرضت الدخل الشامل في قائمة التغير في حقوق الملكية، بينما ٢٥٪ من شركات العينة عرضت الدخل الشامل في قائمة منفصلة، أما باقى شركات العينة ويمثل ١٢٪ من شركات العينة فقد اختارت عرض الدخل الشامل في قائمة الدخل التقليدية، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة إرتباط بين إشارة الدخل الشامل الأخر وبدائل عرض الدخل الشامل، حيث أن الشركات التى كان لديها دخل شامل آخر (سالب) عرضت الدخل الشامل في قائمة التغير في حقوق الملكية، أما الشركات التى كان لديها دخل شامل آخر (موجب) عرضت الدخل الشامل في قائمة من قوائم الأداء، هذا ولم تتوصل نتائج الدراسة إلى علاقة إرتباط بين حجم الشركة وبدائل عرض الدخل الشامل.

أما دراسة (Pandit and Phillips, 2004) فقد إستهدفت فحص طرق عرض الدخل الشامل فى القوائم المالية، فعلى عينة من ١٠٠ شركة من الشركات المسجلة فى بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) عن العام المنتهى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢م، أشارت نتائج الدراسة إلى أن ٨٩ شركة من شركات العينة إتجهت لعرض الدخل الشامل فى قائمة التغير فى حقوق الملكية، كما اختارت ٩ شركات فقط عرض الدخل الشامل فى قائمة منفصلة تتبع قائمة الدخل، أما باقى شركات العينة وعددها شركتان فقد اختارت عرض الدخل الشامل ضمن قائمة الدخل التقليدية.

وفى دراسة (Pandit et al., 2006) قامت بفحص التقارير المالية لعينة عشوائية مكونة من ١٠٠ شركة من الشركات المتداولة أسهمها فى سوق (NASDAQ) عن عام ٢٠٠٢م بعد مضى خمس سنوات على تطبيق (SFAS, 130)، وذلك للتعرف على الشكل الأكثر إستخداما لعرض الدخل الشامل، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أنه من بين بدائل العرض المختلفة للدخل الشامل فإن ٨٧٪ من شركات العينة قامت بعرض الدخل الشامل ضمن قائمة التغير فى حقوق الملكية، وأن ٥٪ من شركات العينة يتبعون طريقة قائمة الدخل التقليدية، وأن ٨٪ من شركات العينة يعرضون الدخل الشامل فى قائمة

منفصلة تتبع قائمة الدخل التقليدية، كما تبين أن ٦١٪ من الشركات التي تعرض الدخل الشامل ضمن قائمة حقوق الملكية كان لديها بنود دخل شامل آخر (موجبة)، بينما ٣٩٪ كان لديهم بنود دخل شامل آخر (سالبة)، وتختلف هذه النتيجة عن ما توصلت إليه دراسة (Campbell et al., 1999) حيث تبين من نتائج دراسته أن ٣٤٪ من شركات العينة التي تعرض الدخل الشامل في قائمة التغيير في حقوق الملكية كان لديها نتائج سلبية للدخل الشامل الآخر. أما دراسة (Chambers et al., 2007) فقد إستهدفت إختيار الملاءمة القيمية للدخل الشامل والدخل الشامل الآخر، وتقييم معيار الإفصاح عن الدخل الشامل (SFAS, 130) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي عام ١٩٩٧م، وذلك بالتطبيق علي عينة مكونة من ٥٠٠ شركة أمريكية خلال الفترة من ١٩٩٨م حتي ٢٠٠٣م، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الدراسات السابقة لم تتوصل إلي وجود علاقة ما بين الدخل الشامل وأسعار وعوائد الأسهم بسبب خطأ في القياس وذلك بسبب أن الشركات كانت غير مطالبة بالإفصاح عن الدخل الشامل ومكوناته، في القوائم المالية قبل إصدار المعيار الأمريكي رقم (١٣٠)، وبالتالي فإن الدراسات التي تمت قبل إصدار هذا المعيار كانت تعتمد على تقديرات للدخل الشامل والتي أطلق عليها (as if)، لكن بعد إصدار المعيار أصبحت الشركات مطالبة بالتقرير عن الدخل الشامل ومكوناته وبالتالي أصبحت أرقام الدخل الشامل فعلية وليست تقديرات والتي أطلق عليها (as reported)، كما توصلت الدراسة إلي أن الدخل الشامل ومكوناته قبل إصدار المعيار الأمريكي رقم (SFAS 130) لم تكن تستخدم في عملية تسعير الأسهم، بينما بعد إصدار المعيار الأمريكي رقم (SFAS 130) فإنه تم الإعتماد على معلومات الدخل الشامل ومكوناته، حيث توصلت الدراسة إلي وجود علاقة معنوية وإيجابية ما بين الدخل الشامل ومكوناته وعملية تسعير الأسهم، وأن الدخل الشامل له ملاءمة قيمية تفوق صافي الدخل، إلا أن صافي الدخل مازال هو المسيطر علي عملية التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية وصافي الدخل المستقبلي، كما توصلت الدراسة إلي أن المستثمر يعطى إهتماما أكبر للمعلومات الخاصة ببنود الدخل الشامل الآخر الواردة بقائمة التغيير في حقوق

الملاك أكثر من الواردة بقائمة الأداء المالي (قائمة الدخل)، كما بينت الدراسة بأن التقرير عن الدخل الشامل أدي إلي تحسين في شفافية التقارير المالية.

أما دراسة (Ferraro, 2011) فكان الهدف من هذه الدراسة هو استكشاف السلوك الفعال لـ ١٦٠ شركة مدرجة في البورصة الإيطالية فيما يتعلق بكيفية عرض الدخل الشامل (CI) في قوائمها المالية، وكذلك تأثير الدخل الشامل على المؤشرات الرئيسية لأداء الشركة، وتعتبر هذه الدراسة أول بحث تجريبي يستكشف في إيطاليا الأسباب الكامنة وراء اختيار بدائل عرض الدخل الشامل، ويسعى إلى التحقق من العلاقة - إن وجدت - بين بدائل عرض الدخل الشامل التي تم اختيارها واتجاه وحجم مكونات الدخل الشامل الآخر، وقد أظهرت النتائج أن غالبية الشركات في العينة اختارت عرض معلومات الدخل الشامل الآخر في قائمة منفصلة تالية لقائمة الدخل، وبالتالي الحفاظ على التمييز بين الدخل المحقق والدخل غير المحقق، وعلاوة على ذلك تبين أن هناك علاقة بين بدائل العرض واتجاه وحجم الدخل الشامل الآخر.

وقامت دراسة (Gazzola and Amelio, 2012) بهدف تحديد الشكل الذي تم اعتماده من قبل الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في جمهورية التشيك، ولتحقيق هدف البحث تمت مراجعة معيار المحاسبة الدولي رقم (١) عام ٢٠٠٧م والخاص بفحص القوائم المالية للعام ٢٠١٠م المنشورة على الإنترنت، وتوضح هذه الدراسة بدائل العرض التي تم إتباعها من قبل الشركات لتقديم عناصر الدخل الصافي، وعناصر الدخل الشامل الآخر وإجمالي الدخل الشامل، حيث يمكن عرضها إما في قائمة الدخل أو في قائمة منفصلة، وتشير النتائج إلى أن ٥٣٪ من الشركات تعرض مكونات الدخل الشامل الآخر في قائمة منفصلة تالية لقائمة الدخل التقليدية، بينما ٤٧٪ من شركات العينة تعرض مكونات الدخل الشامل الآخر ضمن قائمة الدخل التقليدية.

وقد هدفت دراسة (عبدالعاطى، ٢٠١٤) إلى التحقق من فائدة عرض الدخل الشامل بشكل منفصل في القوائم المالية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية

والمستثمرين، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بدراسة تجريبية لإختبار أثر الإفصاح عن الدخل الشامل طبقاً للبدل الثاني من معيار المحاسبة الدولي الأول المعدل (١) IAS، مقارنة بالإفصاح فى قائمة التغير فى حقوق الملكية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية على ثلاثة مراحل (الإستخلاص، والتقييم، والوزن النسبى) لتشغيل معلومات الدخل الشامل الأخر، وتمثلت أداة جمع بيانات الدراسة فى قوائم مالية فعلية لإحدى شركات المساهمة المسجلة فى البورصة المصرية فى قطاع الأغذية والمشروبات عن السنوات المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م، و٢٠٠٧م، و٢٠٠٨م، وقد تم إختيار القوائم المالية لهذه الشركة بسبب توافر أحد أهم بنود الدخل الشامل الأخر وهو المكاسب والخسائر غير المحققة من إعادة تقييم الإستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة، ووجود تقلب عالى فى قيمة هذا البند خلال السنوات ٢٠٠٦م، و٢٠٠٧م، و٢٠٠٨م، إلى جانب عدم إرتباط أرباح هذا البند بالنشاط الرئيسى للشركة، وقد شارك فى التجربة مجموعة مكونة من ٦٢ شخص من المستثمرين المحترفين العاملين بشركات السمسرة فى الأوراق المالية، وقد ضمت مجموعة المشاركين فى التجربة محللين ماليين، ومديرين ماليين وتنفيذيين، ومديرى محافظ ومستثمرين عملاء بشركات الوساطة المالية، وإختبار فروض الدراسة إعتد الباحث على مجموعة من الأساليب الإحصائية منها أسلوب الإنحدار البسيط والمتعدد، وإختبار Z. Test لإختبار الفرق بين نسبتيين، وأسلوب تحليل التباين بين متوسطى عينتين غير مستقلتين Paired Sample Test، وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن الدخل الشامل فى قائمة منفصلة للدخل الشامل يعتبر أكثر شفافية ووضوحاً من شكل الإفصاح فى قائمة التغير فى حقوق الملكية، وهذه النتيجة جاءت متفقة مع دراسة (Hirst and Hopkins, 1998)، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك فروق جوهرية بين قدرة المشاركين على تقييم التقلب فى بنود الدخل الشامل الأخر بشكل صحيح عندما يتم الإفصاح عنها فى قائمة التغير فى حقوق الملكية مقارنة بالإفصاح فى قائمة منفصلة للدخل الشامل، بالإضافة إلى عدم وجود فروق جوهرية بين الأهمية النسبية التى

يعطيها المشارك لمعلومات الدخل الشامل عندما يتم الإفصاح عنها في قائمة التغير في حقوق الملكية مقارنة بالإفصاح في قائمة منفصلة للدخل الشامل.

أما دراسة (Du et al., 2015) فقد إستهدفت تحديد تأثير أشكال عرض الدخل الشامل على قرارات المستثمرين غير المحترفين، ولتحقيق هدف الدراسة تم القيام بتجربة شارك فيها ٩٤ طالب دراسات عليا يمثلون المستثمرين، وفي تصميم عاملي (٢×٢): العامل الأول الوضع المالي (ربح / خسارة)، والعامل الثاني أشكال عرض الدخل الشامل (قائمة الدخل أو قائمة منفصلة) بإستخدام تصميم بين المشاركين (Between- subjects)، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى تفضيل المشاركين لعرض معلومات الدخل الشامل الآخر ضمن قائمة الدخل التقليدية عن عرضها بشكل منفصل (قائمة منفصلة تابعة لقائمة الدخل)، كما أن المشاركين يعطون تقديرات للوزن النسبي لبنود الدخل الشامل الآخر ويرون أنها أكثر أهمية نسبية في تقييم الأداء في حالة عرض بنود الدخل الشامل الآخر داخل قائمة الدخل، مما هو عليه في حالة عرض بيانات الدخل الشامل الآخر في قائمة منفصلة تابعة لقائمة الدخل، خصوصاً عندما تعاني الشركة من الخسارة.

وقد هدفت دراسة (Schaberl and Victoravich, 2015) إلى توفير أدلة عما إذا كانت بدائل (أشكال) عرض الدخل الشامل بالقوائم المالية تهم المستثمرين كما سيتضح من تباين الملاءمة القيمية للدخل الشامل الآخر بتباين بدائل (أشكال) عرضه بالقوائم المالية، كذلك إستهدفت الدراسة إختبار ما إذا كان الإفصاح الإلزامي عن الدخل الشامل داخل قائمة من قوائم الأداء (قائمة الدخل التقليدية أو قائمة منفصلة) أكثر ملاءمة قيمية من عرض الدخل الشامل داخل قائمة التغير في حقوق الملكية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقدير عدة نماذج إنحدار لمقارنة الملاءمة القيمية للدخل الشامل الآخر عبر بدائل (أشكال) عرضه المختلفة، وأشارت نتائج الدراسة إلى إنخفاض الملاءمة القيمية للدخل الشامل الآخر عندما تم الإفصاح الإلزامي عنه بقائمة من قوائم الأداء (قائمة الدخل أو قائمة منفصلة) مقارنة بالإفصاح عنه في قائمة التغير في حقوق

الملكية، وارتفاع الملاءمة القيمية للدخل الشامل الآخر في مجموعة الشركات الضابطة (وهي مجموعة من الشركات لم تغير شكل الإفصاح عن الدخل الشامل بل ظلت تعرض الدخل الشامل الآخر بقائمة التغير في حقوق الملكية) دون إستجابة لمطالب (ASU 2011-05)، وتعتبر النتائج السابقة عن وجود تأثير سلبي على الملاءمة القيمية للدخل الشامل الآخر عند تفسير أسعار وعوائد الأسهم عند التحول من عرض الدخل الشامل من قائمة التغير في حقوق الملكية إلى قائمة من قوائم الأداء.

وقد قامت دراسة (Kim, 2016) على عينة مكونة من ٥٠٠ شركة مسجلة بمؤشر (S&P500)، وتبين منها أن ٩٢٪ من شركات العينة تعرض معلومات الدخل الشامل الآخر في قائمة منفصلة للأداء تالية لقائمة الدخل التقليدية، وذلك إستجابة لتعديلات معيار المحاسبة الأمريكي (ASU 2011-05)، كما أن ٩٤٪ من الشركات التي كانت تعرض معلومات الدخل الشامل الآخر ضمن قائمة التغير في حقوق الملكية قبل تعديلات (ASU 2011-05) تحولت إلى عرض معلومات الدخل الشامل في قائمة منفصلة تالية لقائمة الدخل بعد تعديلات (ASU 2011-05)، وهذا يتفق مع قلق مستخدمي معلومات الدخل الشامل الآخر حول إستخدام قائمة الدخل التقليدية، وقد توصلت الدراسة إلى أن شركات عينة الدراسة التي اختارت الإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة منفصلة هي عموماً أكبر من تلك الشركات التي تفصح عن الدخل الشامل في قائمة الدخل التقليدية فيما يتعلق بمتوسط (إجمالي الأصول، وإجمالي حقوق المساهمين، وإجمالي الإيرادات، وصافي الدخل، والدخل الشامل) أما متوسط صافي الدخل إلى إجمالي الأصول فهو متقارب في عيني الدراسة الفرعيتين، وقد فسرت الدراسة هذه النتيجة بأن الشركات كبيرة الحجم يكون لديها بنود دخل شامل آخر أكثر تعقيداً، مما قد يسبب إرباك للمستثمرين، لذا يتم عرضها في قائمة منفصلة تالية لقائمة الدخل التقليدية حتى يسهل على المستثمرين تشغيل هذه المعلومات والإستفادة منها في صناعة قراراتهم.

أما دراسة (Kim, 2017) فقد قامت على عينة ممثلة في الشركات المدرجة بمؤشر (S&P 500) وقد إستهدفت الدراسة إختبار الملاعمة القيمية للدخل الشامل الآخر في ظل بدائل الإفصاح عن الدخل الشامل (قائمة الدخل أو قائمة منفصلة)، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الملاعمة القيمية للدخل الشامل الآخر تختلف بإختلاف بدائل عرض الدخل الشامل، وقد توصلت الدراسة إلى أن الدخل الشامل الآخر لا يكون له ملاعمة قيمية إلا عندما يتم عرض الدخل الشامل في قائمة منفصلة تالية لقائمة الدخل التقليدية، حيث أن المستثمرين يعالجون معلومات الدخل الشامل الآخر بدرجة أكبر مما يفترض عادة.

أما دراسة (Shi et al., 2017) فقد بحثت إمبريقياً فيما إذا كان التغيير الإلزامي لشكل عرض الدخل الشامل الآخر وفقاً لإصدار مجلس معايير المحاسبة المالية في يونية ٢٠١١م يحقق هدف FASB المعلن بتحسين شفافية التقارير المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم الإعتماد على عينة مكونة من الشركات المدرجة بمؤشر (S&P500) عن الفترة من عام ٢٠١٠م حتى ٢٠١٣م، ومن النتائج الرئيسية لهذه الدراسة هي أن إلتزام شركات العينة بتعديلات المعايير المحاسبية وفقاً لـ (ASU 2011-05) يقلل إلى حد كبير من استمرارية الدخل الشامل الآخر وصافي الدخل من فترة إلى الفترة التالية، كما أن التقلب المتزايد في بنود الدخل الشامل الآخر يجعل المخاطر الكامنة لدى الشركات أكثر شفافية للمستثمرين، كما وجدت أن تعديلات المعيار الأمريكي وفقاً لـ (ASU 2011-05) تزيد بشكل كبير من قدرة صافي الدخل على التأثير على أسعار الأسهم، بما أن الدخل الشامل الآخر وصافي الدخل متشابكان، فإن العرض الأبرز للدخل الشامل الآخر يمكّن المستثمرين من تفسير الأرباح بشكل أفضل، ومن ثم تشير هذه النتائج إلى أن المعيار الجديد يعمل على تحسين شفافية وفائدة معلومات الدخل الشامل الآخر المفصح عنها، ومع ذلك يجب توخي الحذر عند استخلاص الاستنتاجات من النتائج لأن هذه الدراسة محدودة بنطاق تحققها، حيث أن الإعتماد على شركات 500 الكبيرة المدرجة بمؤشر (S&P) وإن كان ذلك يتماشى مع

(Kim, 2016; Lin et al, 2007) إلا أن هذه النتائج لا يمكن تعميمها على الشركات العامة المتوسطة والصغيرة، علاوة على ذلك يشير التركيز على التأثيرات قصيرة المدى لـ (ASU 2011-05) إلى أن النتيجة لا يمكن أن تمتد إلى الأجل الطويل، كما أشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى عدم تأثير عوائد الأسهم ببدائل عرض الدخل الشامل الآخر (قائمة الدخل التقليدية مقارنة بقائمة منفصلة للدخل الشامل)، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسات السابقة (على سبيل المثال: (Chambers et al., 2007; Lin et al., 2017).

وعلى عينة تضمنت جميع الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الأسترالي (Australian Securities Exchange) عن الفترة من ٢٠٠٦م إلى ٢٠٠٨م، ومن ٢٠١٠م إلى ٢٠١٢م، إستهدفت دراسة (Banks et al., 2018) إختباراً إذا كان تغيير بدائل عرض الدخل الشامل من قائمة التغيير في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل الشامل يؤثر على الملاحة القيمية للدخل الشامل وإستخدامه في تعديل تنبؤات المحللين الماليين بربح السهم، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد إختبرت الدراسة الإرتباط بين الدخل الشامل، والدخل الشامل الآخر وعوائد الأسهم، وتعديل تنبؤات المحللين الماليين، وقد اشارت نتائج الدراسة إلى أن الدخل الشامل أقل ملاحة من صافي الدخل عند تفسير عوائد الأسهم بغض النظر عن البدائل المتبعة في عرض الدخل الشامل بالقوائم المالية، كما لا يوجد أثر لتغيير بدائل عرض الدخل الشامل على تعديل تنبؤات المحللين الماليين بربح السهم، كما وجدت الدراسة أن المحللين الماليين يستخدمون معلومات الدخل الشامل الآخر في مراجعة وتعديل تنبؤاتهم.

ويلاحظ الباحث أن بعض الدراسات السابقة إعتمدت على بيانات تقديرية (as if) لأرقام الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر ومكوناته (علي سبيل المثال: Hirst and Hopkins, 1998; Maines and McDaniel, 2000)، بينما اعتمدت دراسات أخرى على بيانات فعلية (as reported) لأرقام الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر ومكوناته (علي سبيل المثال:

والدراسة الحالية تنتمي إلى مجموعة الدراسات التي اعتمدت على بيانات فعلية منشورة. (Chambers et al., 2007; Kim, 2016; Shi et al., 2017) كذلك اختلفت الدراسات السابقة من حيث الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، فمنها من اختبر أثر بدائل عرض الدخل الشامل على متغيرات تابعة مثل عوائد الأسهم، وإستمرارية الأرباح، وتقديرات المحللين الماليين لقيمة الشركة (مثل: Hirst and Hopkines, 1998; Maines and Shi et al., 2017; Du et al., 2015; McDaniel, 2000)، بينما اعتمدت دراسات أخرى على إختبار العلاقة بين حجم وإشارة الدخل الشامل الآخر، وحجم الشركة، وصافي الدخل، والدخل الشامل كمتغيرات مستقلة، وبدائل عرض الدخل الشامل كمتغير تابع (على سبيل المثال: Kim, 2016). في ضوء عرض الدراسات السابقة يمكن للباحث تسليط الضوء على الفجوة البحثية:

- اختلفت نتائج الدراسات السابقة حول العلاقة بين حجم وإشارة بنود الدخل الشامل الآخر وبدائل عرض الدخل الشامل، الأمر الذي يتطلب إختبار تلك العلاقة في بيئة أخرى للتعرف على اتجاه تلك العلاقة.
- اختلفت نتائج الدراسات السابقة حول الملاءمة القيمية للدخل الشامل الآخر، الأمر الذي يتطلب إختبار تلك العلاقة في بيئة أخرى للتعرف على اتجاه تلك العلاقة.

ثانياً: تطوير فرضيات البحث

تعتبر المعلومات المحاسبية واحدة من المعلومات الإقتصادية التي تستخدم في سوق الأوراق المالية ويعتبر المحللون الماليون المحرك الأساسي لجمع ونشر هذه المعلومات، ولكن عندما تكون هذه المعلومات في موقع صعب من حيث الإفصاح ولا يوجد إتساق في بدائل عرضها ما بين الشركات، فإن المحللين الماليين سيكونون غير قادرين علي استخدام هذه المعلومات وبالتالي إنخفاض كفاءة وجودة تحليلاتهم وهذا ما كان يحدث قبل التقرير والإفصاح عن الدخل الشامل (Saeedi, 2008).

بحوث علم النفس تفترض أن المعلومات لن يتم إستخدامها إلا إذا كانت متاحة وجاهزة (Hirst and Hopkins, 1998)، كما أن مستخدم القوائم المالية لن يعتمد علي المعلومات إلا إذا كانت بدائل عرض هذه المعلومات بسيطة وسهلة (Harper et al., 1991)، خاصة إذا كانت هذه المعلومات هامة فإنهم سوف يعطون وزنا لها عند إتخاذ قراراتهم، ولهذا قام (Hirst and Hopkins, 1998; Du et al., 2015) بإختبار ما إذا كان الإفصاح عن الدخل الشامل (سواء في قائمة منفصلة أو مع قائمة الدخل) سوف يحدث تأثيرا على تقديرات المحللين الماليين لقيمة الشركة، علي أساس أن الإفصاح عن معلومات الدخل الشامل سوف تجعل عملية إدارة الأرباح أكثر شفافية وبالتالي سوف يؤثر علي تقديرات وتقييمات المحللين الماليين، وقد توصل (Hirst and Hopkins, 1998) إلي أن الإفصاح عن الدخل الشامل قد ساعد المحللين الماليين في إكتشاف حالات إدارة الأرباح وذلك عند الإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة منفصلة بعيدة عن قائمة التغير في حقوق الملكية، بينما توصلت دراسة (Maines and McDaniel, 2000) إلى أن بدائل العرض لا تؤثر على قدرة المستثمرين غير المحترفين في الوصول إلى المعلومات، إلا أنها فضلت البديل الثاني من بدائل العرض وهو أن يتم عرض معلومات الدخل الشامل في قائمة منفصلة تالية لقائمة الدخل التقليدية، ويتفق مع تلك النتيجة دراسة (عبدالعاطي، ٢٠١٤؛ Kim, 2016)، ويختلف مع هذه النتيجة دراسة (Du et al., 2015) حيث أشارت نتيجة الدراسة إلى أفضلية البديل الأول (قائمة الدخل التقليدية) من بدائل عرض الدخل الشامل.

في ضوء تعارض نتائج الدراسات السابقة يمكن للباحث صياغة فروض البحث الحالي على النحو التالي:

فرضية البحث الأولى:

لا توجد ملائمة قيمية لبدايل عرض الدخل الشامل عند تفسير أسعار الأسهم.

فرضية البحث الثانية:

لا توجد ملائمة قيمية لبدايل عرض الدخل الشامل عند تفسير عوائد الأسهم.

وبعد توفير دعم اختباري أسهم في تطوير فرضيات البحث الحالي، يقوم الباحث في القسم التالي (الثالث) بتصميم البحث وصياغة النماذج الملائمة لاختبار تلك الفرضيات.

القسم الثالث تصميم البحث

أولاً: مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في الشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠١٨م) ^(١) بعد استبعاد قطاعى البنوك وشركات الخدمات المالية بخلاف البنوك، وذلك لتحقيق نوع من التجانس بين شركات العينة نظراً لاختلاف طبيعة أنشطة الشركات المالية وتقاريرها المالية عن نظيرتها في الشركات غير المالية، واعتمد الباحث بشأن إتمام البحث الحالى على عينة ميسرة من تلك الشركات المقيدة يبلغ حجمها ١١٧ شركة موزعة على سبعة عشر قطاعاً إقتصادياً غير مالى (مرفق ملحق رقم "١" قائمة بأسماء شركات عينة البحث)، وبما يعادل ٨٥,٤٪ تقريباً من إجمالي عدد الشركات المقيدة المتبقى بعد إستبعاد الشركات التى تنتمى إلى قطاعى البنوك والخدمات المالية بخلاف البنوك، والمتاح سحب عينة البحث الحالى منه خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠١٨م). ويوضح الجدول رقم (١) العينة النهائية للبحث مصنفة وفقاً للتوزيع القطاعى لسوق الأوراق المالية السعودى.

(١) قرر مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تطبيق معايير المحاسبة الدولية، على أن يبدأ التطبيق على القوائم المالية المعدة عن فترات مالية تبدأ فى ٢٠١٧/١/١م بالنسبة للمنشآت المدرجة بالسوق المالية، مما دفع الباحث على اختيار فترة الدراسة لجمع بيانات متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها. (٢٠١٧-٢٠١٨م)

جدول رقم (١): التصنيف القطاعي لشركات عينة البحث

م	القطاع	عدد الشركات وفقاً للتصنيف القطاعي (المجتمع)	عدد شركات العينة	نسبة شركات العينة إلى المجتمع (%)
١	المواد الأساسية	٤٣	٤١	٩٥,٣٥
٢	الطاقة	٤	٤	١٠٠,٠٠
٣	الرعاية الصحية	٦	٦	١٠٠,٠٠
٤	السلع طويلة الأجل	٦	٥	٨٣,٣٣
٥	تجزئة الأغذية	٤	٣	٧٥,٠٠
٦	تجزئة السلع الكمالية	٨	٥	٦٢,٥٠
٧	الخدمات الاستهلاكية	١٠	٧	٧٠,٠٠
٨	المرافق العامة	٢	٢	١٠٠,٠٠
٩	إنتاج الأغذية	١٢	١٠	٨٣,٣٣
١٠	الخدمات التجارية والمهنية	٣	١	٣٣,٣٣
١١	الإتصالات	٣	٣	١٠٠,٠٠
١٢	الإستثمار والتمويل	٤	٣	٧٥,٠٠
١٣	النقل	٥	٤	٨٠,٠٠
١٤	الأدوية	١	١	١٠٠,٠٠
١٥	السلع الراسمالية	١٤	١٠	٧١,٤٣
١٦	إدارة وتطوير العقارات	١٠	١٠	١٠٠,٠٠
١٧	الإعلام	٢	٢	١٠٠,٠٠
	إجمالي	١٣٧	١١٧	٨٥,٤٠

ثانياً: صياغة نماذج البحث والتعريفات الإجرائية للمتغيرات

تعرف الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية بمدى قوة العلاقة بين المعلومات المحتواة في الأرقام المحاسبية، والمعلومات المستخدمة من قبل السوق والتي تعكسها أسعار و/أو عوائد الأسهم، ومن أجل قياس الملاءمة القيمية فإنه سوف يتم الإعتماد علي نموذج (Ohlson, 1995) لإعتماده على متغيرات جارية وليست مستقبلية مما يجنب النموذج الوقوع في أي مشاكل أثناء التطبيق، بالإضافة إلي ديناميكية المعلومات الخطية التي يتمتع بها النموذج.

سوف يعتمد بشأن الباحث اختبار فرضيات البحث على نموذج تحليل للإنحدار الخطي المتعدد (Multiple Liner Regression Analysis)، حيث سيعتمد الباحث على نموذجين للإنحدار، الأول: يبنى على أن سعر السهم يعد دالة في كل من بدائل عرض الدخل الشامل، والمتغيرات الضابطة، وذلك من خلال العلاقة الدالية التالية:

سعر السهم = دالة (بدائل عرض الدخل الشامل + المتغيرات الضابطة)
وبذلك يمكن صياغة نموذج الانحدار الأول علي النحو المبين بالمعادلة
رقم (١):

$$P_{it} = \beta_0 + \beta_1 BV_{it} + \beta_2 NI_{it} + \beta_3 OCI_{it} + \beta_4 presentation_{it} + \beta_5$$
$$OCI_{it} * presentation_{it} + \beta_6 Size_{it} + \beta_7 Lev_{it} + \varepsilon_1$$

أما النموذج الثاني: يبنى على أن عائد السهم يعد دالة في كل من بدائل
عرض الدخل الشامل، والمتغيرات الضابطة، وذلك من خلال العلاقة الدالية التالية:

عائد السهم = دالة (بدائل عرض الدخل الشامل + المتغيرات الضابطة)
وبذلك يمكن صياغة نموذج الانحدار الثاني علي النحو المبين بالمعادلة
رقم (٢):

$$R_{it} = \beta_0 + \beta_1 BV_{it} + \beta_2 NI_{it} + \beta_3 OCI_{it} + \beta_4 presentation_{it} + \beta_5$$
$$OCI_{it} * presentation_{it} + \beta_6 Size_{it} + \beta_7 Lev_{it} + \varepsilon_1$$

حيث:

P_{it}	سعر إقبال سهم الشركة (i) في نهاية ٣ أشهر من الفترة (t+1).
R_{it}	العائد السوقي للسهم عن فترة التسعة أشهر قبل نهاية الفترة (t) والثلاثة أشهر بعد نهاية الفترة.
BV_{it}	القيمة الدفترية لسهم الشركة (i) في نهاية الفترة (t).
NI_{it}	صافي الدخل لسهم الشركة (i) في نهاية الفترة (t).
OCI_{it}	الدخل الشامل الآخر لسهم الشركة (i) في نهاية الفترة (t).
$presentation_{it}$	بدائل عرض الدخل الشامل للشركة (i) في نهاية الفترة (t).
$Size_{it}$	حجم الشركة (i) في نهاية الفترة (t).
Lev_{it}	الرافعة المالية (المديونية) بالشركة (i) في نهاية الفترة (t).
ε_1	الخطأ العشوائي

ويوفر الجدول رقم (٢) وصفاً لمتغيرات البحث والتعريف الإجرائي لها.

جدول رقم (٢): التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث

مصدر البيانات	التعريف الإجرائي للمتغيرات	المتغيرات	
		اسم المتغير	رمز المتغير
المتغير التابع:			
https://www.argaam.com/ar/interactive/charts/1/market-indices	سعر إقفال السهم (i) بعد ٣ أشهر من نهاية الفترة المالية (t) وعقب نشر القوائم المالية.	P_{it}	سعر السهم
	ويتم حسابه من واقع المعادلة التالية: عائد السهم = (سعر إقفال السهم بعد ٣ أشهر من نهاية الفترة (t) - سعر السهم في بداية التسعة أشهر السابقة لتاريخ نهاية الفترة (t) + توزيعات نقدية للسهم) / سعر السهم في بداية التسعة أشهر السابقة لتاريخ نهاية الفترة (t).	R_{it}	عائد السهم
المتغير المستقل:			
التقرير المالي السنوي للشركة	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) اذا عرضت الشركة الدخل الشامل في قائمة الدخل التقليدية، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك.	$Presentation_{it}$	بدائل عرض الدخل الشامل
المتغيرات الضابطة:			
التقرير المالي السنوي للشركة	إجمالي حقوق المساهمين لإجمالي عدد أسهم الشركة i في نهاية الفترة t.	BV_{it}	القيمة الدفترية للسهم
	صافي الدخل السنوي مقسوم على عدد أسهم الشركة i في نهاية الفترة t.	NI_{it}	صافي الدخل للسهم
	الدخل الشامل الآخر مقسوم على عدد أسهم الشركة i في نهاية الفترة t.	OCI_{it}	الدخل الشامل الآخر للسهم
	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة i في نهاية الفترة t.	$FSize_{it}$	حجم الشركة
	نسبة إجمالي الألتزامات إلى إجمالي أصول الشركة i في نهاية الفترة t.	LEV_{it}	الرافعة المالية (المديونية)

ثالثاً: مبررات إضافة المتغيرات الضابطة إلى نموذج البحث

١. حجم الشركة (Firm Size)

يعتبر حجم الشركة أحد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على قيمة الشركة، حيث أن كبر حجم الشركة يعد مؤشراً على جودة نموها، وهذا يعطى إشارة إيجابية للمستثمرين مما يؤدي إلى زيادة سعر السهم ومن ثم قيمة الشركة، كما يعكس كبر حجم الشركة إنجاز أفضل للربح مستقبلاً (Berger and Patti, 2006; Yousefinjad et al., 2017). وعلى النقيض من ذلك توصلت

دراسة (Setiadharna and Machali, 2017) إلى أنه ليس هناك أثر لحجم الشركة على قيمة الشركة، ومن ناحية أخرى يرى (Agrawal and Knoeber, 1996) أن هناك علاقة سالبة بين حجم الشركة وقيمة الشركة، حيث أنه كلما زاد حجم الشركة فإن قدرة الإدارة على مراقبة الأنشطة الإستراتيجية والتشغيلية الخاصة بالشركة تنخفض، ونظراً لأن العينة سوف تشمل على شركات متباينة من حيث الحجم فإنه من الضروري التحكم في حجم الشركات حتى لا يؤثر ذلك على نتائج الدراسة، لذا قام الباحث باستخدام حجم الشركة كمتغير ضابط في الدراسة الحالية.

٢. الرافعة المالية (Leverage)

قد يكون لهيكل تمويل شركة ما تأثير على الارتباط بين مقاييس الدخل وأسعار الأسهم، كما أشار (Graham et al., 2005) فإن إدارة الشركات ذات نسبة الدين إلى حقوق الملكية عالية من المرجح أن تشارك في إدارة الأرباح وبالتالي تقليل التقلبات والمخاطر ذات الصلة، ويمكن أن يكون للإدارة النشطة للأرباح تأثير على تسويات إعادة التوزيع للمكاسب والخسائر المحققة وبالتالي يمكن أن يكون لها تأثير على صافي الدخل، والدخل الشامل ومكونات الدخل الشامل الآخر (Bamber et al., 2010)، وقد أشارت نتائج دراسة (Yousefinjad et al., 2017) إلى وجود علاقة سالبة ومعنوية بين كل من الرافعة المالية معبرا عنها بنسبة إجمالي الإلتزامات إلى إجمالي الأصول، وأسعار وعوائد الأسهم، كما توصلت دراسة (Ebrati et al., 2013) إلى وجود علاقة موجبة بين الرافعة المالية وقيمة الشركة، وبالتالي تمت إضافة متغير نسبة المديونية أو الرافعة المالية (LEV) إلى نموذج الإنحدار للسيطرة على التأثير المحتمل.

بعد صياغة نماذج البحث، وكذلك التعريف الإجرائي للمتغيرات، يقوم الباحث في القسم التالي (الرابع) بتحليل نتائج الدراسة الاختبارية من إحصاءات وصفية ونتائج تحليل الإنحدار.

القسم الرابع تحليل النتائج

١ . العلاقة بين إشارة الدخل الشامل الآخر وبدائل العرض
يعرض جدول رقم (٣) إشارة الدخل الشامل الآخر وبدائل عرض الدخل
الشامل بين شركات عينة الدراسة، وذلك للتعرف على ما إذا كان اختيار بدائل
عرض الدخل الشامل يتوقف على نوع إشارة الدخل الشامل الآخر.
جدول رقم (٣): إشارة الدخل الشامل الآخر وبدائل عرض الدخل الشامل

نوع إشارة الدخل الشامل الآخر	قائمة الدخل		قائمة منفصلة		إجمالي	
	عدد المشاهدات	النسبة	عدد المشاهدات	النسبة	عدد المشاهدات	النسبة
دخل شامل آخر (موجب)	٧٤	%٣٢,٧	٣٧	%١٦,٤	١١١	%٤٩,١
دخل شامل آخر (سالِب)	٦٣	%٢٧,٩	٤٢	%١٨,٦	١٠٥	%٤٦,٥
دخل شامل آخر (صفر)	١٠	%٤,٤	صفر	صفر%	١٠	%٤,٤
إجمالي	١٤٧	%٦٥	٧٩	%٣٥	٢٢٦	%١٠٠

يتبين للباحث من جدول رقم (٣) أن ٤٩,١% من شركات العينة لديها
دخل شامل آخر (موجب)، بينما ٤٦,٥% من شركات العينة لديها دخل شامل
آخر (سالِب)، وأن ٦٥% من عينة الدراسة تعرض معلومات الدخل الشامل في
قائمة واحدة (قائمة الدخل التقليدية)، موزعة إلى ٣٢,٧% لديها دخل شامل آخر
(موجب) مقابل ٢٧,٩% لديها دخل شامل آخر (سالِب)، بينما ٣٥% من عينة
الدراسة تعرض الدخل الشامل في قائمة منفصلة (على أن يتم عرض قائمة
الدخل أولاً، ثم قائمة للدخل الشامل)، موزعة إلى ١٦,٤% لديها دخل شامل
آخر (موجب) مقابل ١٨,٦% لديها دخل شامل آخر (سالِب).

٢. العلاقة بين خصائص الشركات وبدائل عرض الدخل الشامل يعرض جدول رقم (٤) خصائص شركات العينة وبدائل عرض الدخل الشامل - اختبار (ت) لعينتين مستقلتين، وذلك للتعرف على ما إذا كان شكل الإفصاح يتوقف على بعض المؤشرات التي تعكس خصائص شركات عينة الدراسة. جدول رقم (٤): خصائص شركات العينة وبدائل عرض الدخل الشامل -

إختبار (ت) T-Test لعينتين مستقلتين

مستوى الدلالة (Sig.)	T-Test	الفرق بين الوسطين	قائمة منفصلة		قائمة الدخل		مؤشرات تعكس خصائص شركات العينة
			انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	
***,٠١٠	٢,٦٢٣-	٢٥٤٩٠,٤٦-	٨٦٣٧٧,٨	٣١٠٥٦,٢	١٣١١١,٧	٥٥٦٦,٢٤	إجمالي الأصول (مليون ريال سعودي)
***,٠٠٩	٢,٦٦٩-	٨٨٦٥,٤٦-	٢٩٥٣٤,٧	١١٣٧٠,٣	٤٣١٣,٦٤	٢٥٠٤,٨٤	إجمالي حقوق المساهمين (مليون ريال سعودي)
**٠,٠١٥	٢,٤٩١-	٩٨٩,٠٨-	٣٥٤٢,٨٢	١١٦٦,١٩	٣٢٦,٦٥	١٧٧,١١	صافي الدخل (مليون ريال سعودي)
٠,١٥١	١,٤٤٧-	٨٥,٧٥-	٥٠١,٧٠	١٢٥,٢٩	٢٣١,٢٦	٣٩,٥٤	حجم (مطلق) للدخل الشامل الآخر (مليون ريال سعودي)
***,٠١٢	٢,٥٥٨-	١٠٨٦,١٦-	٣٧٩٠	١٢٦٠,٩٦	٣٢٩,١١	١٧٤,٨٠	الدخل الشامل (مليون ريال سعودي)
٠,٢٩٩	١,٠٤٠-	٠,٠٠٧٦-	٠,٠٦٠٨٥	٠,٠٥٠٤	٠,٠٤٧٩٢	٠,٠٤٢٨	صافي الدخل إلى إجمالي الأصول
*** الفروق معنوية عند ١٪							
** الفروق معنوية عند ٥٪							

وتظهر الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (٤) وجود فروق بين متوسطي إجمالي الأصول على مستوى المجموعتين الفرعيتين، حيث بلغ متوسط إجمالي الأصول لعينة الشركات التي عرضت الدخل الشامل ضمن قائمة الدخل التقليدية ٥٥٦٦,٢٤ مليون ريال سعودي تقريباً، في حين بلغ هذا المتوسط لعينة الشركات التي عرضت الدخل الشامل في قائمة منفصلة تتبع قائمة الدخل ٣١٠٥٦,٢ مليون ريال سعودي تقريباً، ويتضح من العرض السابق أن متوسط إجمالي الأصول مرتفع في المجموعة الثانية مقارنة بالمجموعة الأولى، ولإختبار معنوية الفروق بين متوسطي إجمالي الأصول لشركات المجموعتين، تم استخدام إختبار (ت) T-Test، وبإلقاء النظر على البيانات المعطاة في جدول رقم (٤) يتبين للباحث أن الفروق بين متوسطي إجمالي الأصول معنوية عند (١٪).

كما تظهر الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (٤) وجود فروق بين متوسطى إجمالي حقوق المساهمين على مستوى المجموعتين الفرعيتين، حيث بلغ متوسط إجمالي حقوق المساهمين لعينة الشركات التي عرضت الدخل الشامل ضمن قائمة الدخل التقليدية ٢٥٠٤,٨٤ مليون ريال سعودي تقريبا، في حين بلغ هذا المتوسط لعينة الشركات التي عرضت الدخل الشامل الآخر في قائمة منفصلة تتبع قائمة الدخل ١٣٧٠,٣ مليون ريال سعودي تقريبا، ويتضح من العرض السابق أن متوسط إجمالي حقوق المساهمين مرتفع في المجموعة الثانية مقارنة بالمجموعة الأولى، ولإختبار معنوية الفروق بين متوسطى إجمالي الأصول لشركات المجموعتين، تم إستخدام إختبار (ت) T-Test، وبإلقاء النظر على البيانات المعطاة في جدول رقم (٤) يتبين للباحث أن الفروق بين متوسطى إجمالي حقوق المساهمين معنوية عند (١٪).

وبإلقاء النظر على المعلومات المعروضة في جدول رقم (٤) يتبين للباحث وجود فروق بين متوسطى صافى الدخل على مستوى المجموعتين الفرعيتين، حيث بلغ متوسط صافى الدخل لعينة الشركات التي عرضت الدخل الشامل ضمن قائمة الدخل التقليدية ١٧٧,١١ مليون ريال سعودي تقريبا، في حين بلغ هذا المتوسط لعينة الشركات التي عرضت الدخل الشامل الآخر في قائمة منفصلة تتبع قائمة الدخل ١١٦٦,١٩ مليون ريال سعودي تقريبا. ويتضح من العرض السابق أن متوسط صافى الدخل مرتفع في المجموعة الثانية مقارنة بالمجموعة الأولى، ولإختبار معنوية الفروق بين متوسطى إجمالي الأصول لشركات المجموعتين، تم إستخدام إختبار (ت) T-Test، وبإلقاء النظر على البيانات المعطاة في جدول رقم (٤) يتبين للباحث أن الفروق بين متوسطى صافى الدخل معنوية عند (٥٪).

وتظهر الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (٤) وجود فروق بين متوسطى إجمالي الدخل الشامل على مستوى المجموعتين الفرعيتين، حيث بلغ متوسط إجمالي الدخل الشامل لعينة الشركات التي عرضت الدخل الشامل ضمن قائمة الدخل التقليدية ١٧٤,٨٠ مليون ريال سعودي تقريبا، في حين بلغ هذا المتوسط لعينة الشركات التي عرضت الدخل الشامل الآخر في قائمة منفصلة تتبع قائمة الدخل ١٢٦٠,٩٦ مليون ريال سعودي تقريبا، ويتضح من العرض السابق أن متوسط إجمالي الدخل الشامل مرتفع في المجموعة الثانية مقارنة بالمجموعة الأولى، ولإختبار معنوية الفروق بين متوسطى إجمالي الدخل الشامل لشركات المجموعتين، تم إستخدام إختبار (ت) T-Test، وبإلقاء النظر على البيانات المعطاة في جدول رقم (٤) يتبين للباحث أن

الفروق بين متوسطى إجمالي الدخل الشامل معنوية عند (٥٪). وأخيراً، تظهر الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (٤) وجود فروق بين متوسطى (الحجم المطلق للدخل الشامل الآخر، وصافى الدخل لإجمالي الأصول) على مستوى المجموعتين الفرعيتين، ولإختبار معنوية الفروق بين متوسطى (الحجم المطلق للدخل الشامل الآخر، وصافى الدخل لإجمالي الأصول) لشركات المجموعتين، تم استخدام إختبار (ت) T-Test، وبإلقاء النظر على البيانات المعطاة فى جدول رقم (٤) يتبين للباحث أن هذه الفروق غير معنوية.

يخلص الباحث إلى أن شركات عينة الدراسة التى اختارت الإفصاح عن الدخل الشامل فى قائمة منفصلة هى أكبر من تلك الشركات التى تفصح عن الدخل الشامل ضمن قائمة الدخل فيما يتعلق بمتوسط (إجمالي الأصول، وإجمالى حقوق المساهمين، وصافى دخل، والدخل الشامل)، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Kim, 2016)، ويتفق الباحث مع تفسير (Kim, 2016) لهذه النتيجة، حيث أن الشركات كبيرة الحجم يكون لديها بنود دخل شامل آخر أكثر تعقيداً، مما قد يسبب إرباك للمستثمرين، لذا يتم عرضها فى قائمة منفصلة تلى قائمة الدخل التقليدية حتى يسهل على المستثمرين تشغيل هذه المعلومات والإستفادة منها فى صناعة قراراتهم.

٣. إحصاءات وصفية

يعرض جدول رقم (٥) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المتضمنة فى نماذج البحث الحالى، وذلك بهدف إظهار الخصائص المميزة لتلك المتغيرات على مستوى شركات عينة البحث

جدول رقم (٥): إحصاءات وصفية لمتغيرات البحث

المتغيرات	عدد المشاهدات	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الانحراف المعياري
سعر السهم	٢٢٦	٦,٣٥	١٥٨,٢٠	٣٢,٢٥٤٧	٢٥,٥٠٦١٨
عائد السهم	٢٢٦	-٠,٤٤	١,٨٤	٠,٠١٣٦	٠,٢٨٧٦٠
القيمة الدفترية للسهم	٢٢٦	٥,١٩	٥٧,٦٩	١٦,٣٢٩٦	٧,٢٨٠٢٧
صافى الدخل للسهم الواحد	٢٢٦	-٤٧,٧٨	٨,٠٣	٠,٨٨٧	٣,٧٦٨٣٧
الدخل الشامل الآخر للسهم الواحد	٢٢٦	-١٥,٥١	٧,٢٦	٠,٠٣٨	١,٢٥٨٤٨
بدائل عرض الدخل الشامل	٢٢٦	٠,٠٠	١,٠٠	٠,٦٥	٠,٤٧٩
حجم الشركة (لوغاريتم طبيعي)	٢٢٦	١٦,٧٦	٢٦,٨٦	٢١,٧١٧٩	١,٥٨٩٨٠
الرافعة المالية (المديونية)	٢٢٦	٠,٠٢	٠,٨٩	٠,٣٨٨٢	٠,٢١٨٦٤

وبإلقاء النظر على الإحصاءات الوصفية الخاصة بمتغير سعر السهم، والمتضمنة بالجدول رقم (٥)، يلاحظ أن سعر السهم على مستوى شركات العينة خلال فترة الدراسة يتراوح بين (١٥٨,٢٠,٦,٣٥) وذلك بمتوسط يبلغ ٣٢,٢٥٤٧ وإنحراف معياري قدره ٥,٥٠٦١٨ تقريباً. وفيما يتعلق بالعائد السوقي للسهم، يتبين أنه يتراوح بين (-٤٤,٠,١,٨٤)، وذلك بمتوسط يبلغ ٠,١٣٦، وإنحراف معياري قدره ٠,٢٨٧٦٠ تقريباً، أما بالنسبة لمتغير بدائل عرض الدخل الشامل فإن ٦٥٪ تقريباً من عينة الدراسة تعرض الدخل الشامل في قائمة الدخل التقليدية، ونسبة ٣٥٪ من عينة الدراسة تعرض الدخل الشامل في قائمة منفصلة تتبع قائمة الدخل التقليدية، أما بالنسبة لمتغير الدخل الشامل الآخر للسهم، يتبين أنه يتراوح بين (-١,٢٥٨٤٨,٧,٢٦) بمتوسط يبلغ -٠,٠٣٨، وإنحراف معياري قدره ١,٢٥٨٤٨ تقريباً.

كما أن القيمة الدفترية للسهم على مستوى شركات العينة تتراوح بين (٥,١٩,٥٧,٦٩) وذلك بمتوسط يبلغ ١٦,٣٢٩٦ وإنحراف معياري قدره ٧,٢٨٠٢٧ تقريباً، كما يتراوح صافي دخل السهم على مستوى شركات العينة بين (-٤٧,٧٨,٨,٠٣) وذلك بمتوسط يبلغ ٠,٨٨٧، وإنحراف معياري قدره ٣,٧٦٨٣٧ تقريباً، أما فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة، تظهر الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (٥) أن متوسط حجم شركات العينة باللوغاريتم الطبيعي يبلغ ٢١,٧١٧٩ تقريباً، كما يبلغ متوسط الرفع المالي على مستوى شركات العينة ٣٩٪ تقريباً.

٤. تحليل الارتباط

يتضمن الجدول رقم (٦) مصفوفة ارتباط بيرسون، والتي تعد الأداة الأولية لإكتشاف مشكلة الإزدواج الخطى بين المتغيرات التفسيرية، ويشير (Gujarati, 2003) إلى أن درجة الإزدواج الخطى بين المتغيرات التفسيرية تعتبر مقبولة إذا بلغ معامل الارتباط بين أي منها (٠,٨) كحد أقصى، وبإلقاء النظر على العلاقة بين متغيرات البحث والمتضمنة بالجدول رقم (٦)، يتبين أن الإزدواج الخطى لا يمثل مشكلة في البحث الحالي، حيث أن كل معاملات

الإرتباط بين المتغيرات التفسيرية فى البحث الحالى (بدائل عرض الدخل الشامل، والمتغيرات الضابطة) أقل من (٠,٨٠)، حيث بلغ أقصى معامل ارتباط (٠,٥٣٣) تقريباً بين متغيرى سعر السهم والقيمة الدفترية للسهم، وتظهر نتائج تحليل الإرتباط لبيرسون على مستوى شركات عينة البحث، كما هو موضح بجدول رقم (٦):

- وجود ارتباط موجب ومعنوى (عند مستوى ١٪) بين سعر السهم و(عائد السهم، القيمة الدفترية للسهم، صافى الدخل للسهم الواحد)، وارتباط موجب ومعنوى (عند مستوى ٥٪) بين سعر السهم وحجم الشركة، كذلك يوجد ارتباط سالب ومعنوى (عند مستوى ٥٪) بين سعر السهم وبدائل عرض الدخل الشامل.

- وجود ارتباط موجب ومعنوى (عند مستوى ١٪) بين صافى الدخل للسهم الواحد والعائد السوقى للسهم.

- وجود ارتباط موجب ومعنوى (عند مستوى ١٪) بين القيمة الدفترية للسهم و(صافى الدخل للسهم الواحد، حجم الشركة)، كما يوجد ارتباط سالب ومعنوى بين القيمة الدفترية للسهم و(الدخل الشامل الآخر للسهم، وبدائل عرض الدخل الشامل، والرافعة المالية).

- وجود ارتباط موجب ومعنوى بين صافى الدخل للسهم الواحد وحجم الشركة، ووجود ارتباط سالب ومعنوى بين صافى الدخل للسهم الواحد والدخل الشامل الآخر للسهم.

- وجود ارتباط سالب ومعنوى بين بدائل عرض الدخل الشامل و(حجم الشركة، والرافعة المالية)، كما يوجد ارتباط موجب ومعنوى (عند مستوى ١٪) بين حجم الشركة والرافعة المالية.

جدول رقم (٦): مصفوفة الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين متغيرات البحث

م	المتغيرات	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
١	سعر السهم	١							
٢	عائد السهم	**٠,٢٩٨	١						
٣	القيمة الدفترية للسهم	**٠,٥٣٣	٠,٠٦٠	١					
٤	صافى الدخل للسهم الواحد	**٠,٣٢٦	**٠,١٧٨	**٠,٢٧٢	١				
٥	الدخل الشامل الآخر للسهم	٠,٠٧٧-	٠,٠٤٥	**٠,١٨٠-	**٠,٣٣٤-	١			
٦	بدائل عرض الدخل الشامل	*٠,١٤٥-	٠,٠٣٦-	*٠,١٥١-	٠,١٢٧-	٠,٠٠٧-	١		
٧	حجم الشركة (لوغاريتم طبيعي)	*٠,١٦٠	٠,٠٩١	**٠,٣٠٧	**٠,٢٩٠	٠,١٢٦-	**٠,٣٢٩-	١	
٨	الرافعة المالية (المديونية)	٠,٠٣٢-	٠,٠٧٨	**٠,٢٧٠-	٠,٧٥-	٠,٠٧٥	**٠,٢٢٢-	**٠,٣٤٢	١

** الارتباط دال عند مستوى معنوية ١٪

* الارتباط دال عند مستوى معنوية ٥٪

٥. تحليل الانحدار

اعتمد الباحث على طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares "OLS") لتقدير معالم نموذج الانحدار الخطى المتعدد المستخدمة في البحث الحالي، حيث تعتبر طريقة المربعات الصغرى من أكثر الطرق استخداماً في تقدير معالم نماذج الانحدار الخطية، حيث تتميز المقدرات المتحصل عليها باستخدام هذه الطريقة بأنها خطية وغير متحيزة، ومن الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى عدم وجود علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة ففي حالة وجود علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة سيكون من المتعذر الحصول على القيم العددية لتقديرات معالم النموذج، علاوة على ذلك فإن الأخطاء المعيارية للتقديرات ستكون كبيرة جداً (∞) وفي هذه الحالة لا يمكن تطبيق طريقة المربعات الصغرى (عنانى، ٢٠١١).

وللحكم على ما إذا كانت درجة الإزدواج الخطى في نموذج البحث الحالي خطيرة أم لا، استعان الباحث بمعامل تضخم التباين (The Variance Inflation Factor "VIF")، والذي يعد وسيلة مهمة لاكتشاف مدى ارتباط كل متغير مستقل مع بقية المتغيرات المستقلة الأخرى في معادلة الانحدار المتعدد، وهذا يعنى أنه يتم حساب قيمة لمعامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير مستقل في معادلة الانحدار، ويقاس معامل تضخم التباين (VIF) مقدار الزيادة في تباين تقديرات معالم معادلة الانحدار نتيجة وجود الإزدواج الخطى، فكلما كانت قيمة هذا المعامل كبيرة زاد تباين التقديرات وزادت الأخطاء المعيارية لها، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة (t) المحسوبة المستخدمة في اختبارات المعنوية الإحصائية للمعالم، وكمؤشر بديل لمعامل تضخم التباين (VIF)، فإن بعض الحقائق الإحصائية تأخذ مقلوب هذا المعامل للحكم على خطورة الإزدواج الخطى ويعرف هذا المعامل بفترة السماح (Tolerance)، وكلا المعاملان يعطيان نفس الاستنتاج عن خطورة الإزدواج الخطى (عنانى، ٢٠١١)، وقد قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار على مستوى العينة ككل، وفيما يلي نتائج كل نموذج من نماذج البحث على حده:

١.٥. نتائج تحليل إنحدار سعر السهم على بدائل عرض الدخل الشامل والمتغيرات الضابطة

قام الباحث بإجراء تحليل الإنحدار المتعدد بطريقة إدخال (Enter) على مستوى عينة البحث ككل بشأن معادلة انحدار سعر السهم على كل من بدائل عرض الدخل الشامل والمتغيرات الضابطة، ونظرا لأن نتائج تحليل الإنحدار المتعدد أشارت إلى أن نموذج إنحدار سعر السهم على كل من بدائل عرض الدخل الشامل والمتغيرات الضابطة يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Auto Correlation) وهي من أخطر وأهم المشاكل التي تواجه الباحث في تقدير نموذج الانحدار والتي لو وقع فيها النموذج لا نستطيع الاعتماد على نتائجه، وهي تنشأ في حالة وجود علاقة ارتباطية بين اخطاء نموذج الانحدار، ويستخدم إختبار درين واطسون (Durbin- Watson) (عنانى، ٢٠١١) للكشف عن مدى وقوع النموذج في مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وقد توصل الباحث من هذا الإختبار إلى معامل بالكشف عنه في جداول درين واطسون (Durbin- Watson) وجد أن هناك ارتباط ذاتي في ظل هذا المعامل للنموذج المقدر، لذلك قام الباحث بتقدير النموذج باستخدام (Robust Standard Errors) حيث أنه بالإعتماد على (Robust Standard Errors) تكون المقدرات الناتجة ذات كفاءة عالية، ومن ثم يمكن الإعتماد عليها بشكل كبير (Li, 1985).

وتظهر نتائج تحليل الإنحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (٧) معنوية نموذج الإنحدار الخطى لسعر السهم على مجموعة المتغيرات المفسرة (بدايل عرض الدخل الشامل، والمتغيرات الضابطة)، وهو ما يستدل عليه من دلالة إختبار (F)، كذلك تظهر نتائج تحليل الإنحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (٧) أن قيمة معامل التحديد (R^2) الخاصة بإنحدار سعر السهم على كل من بدائل عرض الدخل الشامل، والمتغيرات الضابطة تعادل (٠,٦٨٥٢)، وهو ما يعنى أن المتغيرات المفسرة في معادلة الإنحدار (متغير بدائل عرض الدخل الشامل، والمتغيرات الضابطة) تفسر ٦٨,٥٢٪ من التباين في سعر السهم لشركات عينة البحث.

جدول رقم (٧)

نتائج تحليل إندجار سعر السهم على بدائل عرض الدخل الشامل والمتغيرات الضابطة

معنوية معاملات الإندجار		الخطأ المعياري (Std. Error)	معاملات الإندجار (β)	المتغيرات المستقلة
مستوى الدلالة (Sig.)	قيمة (t)			
***,٠٠٢	٣,١٧	١٦,٤٢٥٦	٥٢,٠٢٧٨	ثابت الإندجار (Constant)
***,٠٠٠	٩,٣٦	٠,١٧٥١	١,٦٣٨٣	القيمة الدفترية للسهم (BV _{it})
***,٠٠٠	١١,٢٩	٠,٣٥٥٧	٤,٠١٧٦	صافي الدخل للسهم الواحد (NI _{it})
٠,٢٧٥	١,٠٩	١,٠٧٧٢	١,١٧٩٠٨	الدخل الشامل الآخر للسهم الواحد (OCI _{it})
٠,٦٧٣	٠,٤٢	٢,١٨٨٨	٠,٩٢٥٩	بدائل عرض الدخل الشامل الآخر
٠,٣٥٠	٠,٩٤-	١,١٢٥٧	١,٠٥٥٤-	بدائل العرض* الدخل الشامل الآخر
***,٠٠٠	٣,٥٥-	٠,٧٨٢٣٥	٢,٧٧٥٣-	حجم الشركة (FSIZE _{it})
***,٠٠٢	٤,٣٠	٥,١٩٦٣	٢٢,٣١٩٩	الرافعة المالية (LEV _{it})
*** الفروق دالة عند مستوى معنوية ١٪، حيث إن (Sig. < 0.01)				
** الفروق دالة عند مستوى معنوية ٥٪، حيث إن (Sig. < 0.05)				
عدد المشاهدات (N) = ٢٢١			معامل التحديد (R ²) = ٠,٦٨٥٢	
دلالة اختبار (F) = ٠,٠٠٠			قيمة (F) المحسوبة = ٥٥,٩٨	

وفيما يتعلق بنتائج اختبار الفرضية الأولى للبحث الحالي، تظهر نتائج تحليل الإندجار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (٧) عدم وجود علاقة دالة ذات دلالة احصائية بين بدائل عرض الدخل الشامل والملاءمة القيمية للدخل الشامل الآخر، كذلك فإن أسعار الأسهم لا تتأثر ببدايل عرض الدخل الشامل (قائمة الدخل أو قائمة منفصلة)، ويتضح أن تلك النتيجة تدعم فرضية البحث الأولى لا توجد ملاءمة قيمية لبدايل عرض الدخل الشامل عند تفسير أسعار الأسهم، وتتفق تلك النتيجة مع نتائج دراسات سابقة (Schaberl and Victoravich, 2015; Shi et al., 2017). ويمكن تفسير تلك النتيجة كما يلي:

- عدم وجود اختلاف في المحتوى المعلوماتي لبدايل (أشكال) عرض الدخل الشامل.

- أن المستخدمين المحترفين لا تتأثر تقديراتهم ببدايل الإفصاح عن الدخل الشامل لأنهم يتفهمون دور معلومات الدخل الشامل في تقييم الشركات وسيقومون بعمل بحثاً موسعاً عن هذه المعلومات.

- قد ترجع نتائج الدراسة إلى علاقة تاريخ الشركة في اتباع بدائل معينة لعرض معلومات الدخل الشامل، ومدى اعتياد مستخدمي القوائم المالية على هذه البدائل، مما يدعم هذا التفسير ما توصلت إليه دراسة (رجب، ٢٠١٨) حيث لم يفضل المستثمر المصري إعداد قائمة مستقلة للدخل الشامل بعد تعديل المعايير المحاسبية المصرية لسنة ٢٠١٥، بالمقارنة بعرض الدخل الشامل في قائمة التغير في حقوق الملكية قبل تعديل المعايير المحاسبية المصرية.

وفيما يخص المتغيرات الضابطة، تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (٧) وجود علاقة موجبة ودالة عند مستوى معنوية (١٪) بين (القيمة الدفترية للسهم، وصافي الدخل للسهم الواحد، والرافعة المالية) وسعر السهم، كما تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد وجود علاقة سالبة ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية (١٪) بين حجم الشركة وأسعار الأسهم.

٢.٥. نتائج تحليل إنحدار عائد السهم على بدائل عرض الدخل الشامل والمتغيرات الضابطة

لاختبار مدى ملاءمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار المتعدد، تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة باستخدام اختبار معامل التباين التضخمى ('VIF Variance Inflation Factor') واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من متغيرات الدراسة، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين للقيمة (١٠) وأن تكون قيمة اختبار التباين المسموح أكبر من (١٠,٠) (Hair et al., 2006)، ويلاحظ الباحث أن قيم اختبار معامل التباين التضخمى لجميع المتغيرات تقل عن ١٠، حيث تتراوح بين (١,١٧٣, ٢,١٣١)، ويعد هذا مؤشراً على عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المفسرة، بمعنى أنه لا توجد مشكلة إزدواج خطى تؤثر على نتائج الانحدار وتفسيرها.

يعرض الجدول رقم (٨) نتائج تحليل الانحدار المتعدد بطريقة إدخال (Enter) التي تم التوصل إليها على مستوى عينة البحث ككل بشأن معادلة انحدار عوائد الأسهم على كل من بدائل عرض الدخل الشامل والمتغيرات الضابطة، وتظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (٨) معنوية نموذج الانحدار الخطى بين عوائد الأسهم ومجموعة المتغيرات المفسرة (بدائل عرض الدخل الشامل، والمتغيرات الضابطة)، وهو ما يستدل عليه من دلالة اختبار (F)، كذلك تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة بالجدول رقم (٨) أن قيمة معامل التحديد (R^2) الخاصة بانحدار عوائد الأسهم على كل من (بدائل عرض الدخل الشامل، والمتغيرات الضابطة) تعادل (٠,١٥٣)، وهو ما يعنى أن المتغيرات المفسرة فى معادلة الانحدار (متغير بدائل عرض الدخل الشامل، والمتغيرات الضابطة) تفسر ١٥,٣٪ من التباين فى عوائد أسهم شركات عينة البحث.

جدول رقم (٨)

نتائج تحليل انحدار عائد السهم على بدائل عرض الدخل الشامل والمتغيرات الضابطة

معامل تضخم التباين (VIF)	فترة السماح (Tolerance)	معنوية معاملات الانحدار		الخطأ المعياري Std. (Error)	معاملات الانحدار (β)	المتغيرات المستقلة
		مستوى الدلالة (Sig.)	قيمة (t)			
		٠,٩٤٨	٠,٠٦٥	٠,٢٨١	٠,٠١٨	ثابت الانحدار (Constant)
١,٥٦٥	٠,٦٣٩	٠,٩٠٩	٠,١١٥	٠,٠٠٣	٠,٠٠٠	القيمة الدفترية للسهم
١,٣٣٧	٠,٧٤٨	***٠,٠٠٠	٥,٢٠٩	٠,٠٠٦	٠,٠٢٩	صافى الدخل للسهم الواحد (NI_{it})
٢,١٢٥	٠,٤٧١	٠,٣٠٦	١,٠٢٧	٠,٠٢١	٠,٠٢١	الدخل الشامل الآخر للسهم (OCI_{it})
١,١٧٣	٠,٨٥٣	٠,٨١٩	٠,٢٢٩	٠,٠٤١	٠,٠٠٩	بدائل عرض الدخل الشامل
٢,١٣١	٠,٤٦٩	٠,٧٣٦	٠,٣٣٨	٠,٠٢١	٠,٠٠٧	بدائل العرض * الدخل الشامل الآخر للسهم
١,٤٣٣	٠,٦٩٨	٠,٨٠٧	٠,٢٤٥-	٠,٠١٤	٠,٠٠٣-	حجم الشركة ($FSIZE_{it}$)
١,٣٩١	٠,٧١٩	٠,٤٠٥	٠,٨٣٥	٠,٠٩٥	٠,٠٧٩	الرافعة المالية (LEV_{it})
*** الفروق دالة عند مستوى معنوية ١٪، حيث إن (Sig. < 0.01)						
** الفروق دالة عند مستوى معنوية ٥٪، حيث إن (Sig. < 0.05)						
معامل التحديد المعجل ($Adjusted R^2$) = ٠,١٢٦					معامل التحديد (R^2) = ٠,١٥٣	
دلالة اختبار (F) = ٠,٠٠٠					قيمة (F) المحسوبة = ٥,٦١٥	
عدد المشاهدات (N) = ٢٢٥					نتيجة اختبار (Durbin-Watson) = ٢,٠٩٩	

وفيما يتعلق بنتائج اختبار الفرضية الثانية للبحث الحالى، تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة فى الجدول رقم (٨) عدم وجود علاقة ذات دلالة

احصائية بين بدائل عرض الدخل الشامل و عوائد الأسهم، أى أن تلك النتيجة تدعم **فرضية البحث الثانية** بعدم وجود ملاءمة قيمية لبدايل عرض الدخل الشامل عند تفسير عوائد الأسهم، بمعنى أن العائد السوقى للسهم لا يتأثر ببدايل عرض الدخل الشامل (قائمة الدخل أو قائمة منفصلة).

وفيما يخص المتغيرات الضابطة، تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة فى الجدول رقم (٨) وجود ملاءمة قيمية لاصافى الدخل للسهم الواحد، حيث تشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (١٪)، وهى علاقة طردية بمعنى أنه كلما زاد ربح السهم الواحد كلما زاد العائد على السهم، وعدم وجود ملاءمة قيمية لـ (القيمة الدفترية، وحجم الشركة، والرافعة المالية) عند تفسير عوائد الأسهم.

٦. نتائج إختبار الفروق بين متوسطات مجموعتين مستقلتين:

قام الباحث بتقسيم عينة البحث إلى مجموعتين، الأولى: وتضم مجموعة الشركات التى تعرض الدخل الشامل فى قائمة الدخل، والثانية: وتضم مجموعة الشركات التى تعرض الدخل الشامل فى قائمة منفصلة، وتم حساب متوسط كل من (سعر السهم، وعائد السهم) فى كل مجموعة، ثم إستخدم الباحث إختبار (ت) لمقارنة الفروق بين المتوسطات، ومدى معنوية هذه الفروق، ويعرض الجدول رقم (٩) الإحصاءات الوصفية ونتائج إختبار (ت) لعينتين مستقلتين.

جدول رقم (٩)

الإحصاءات الوصفية ونتائج إختبار (ت) لعينتين مستقلتين

مستوى الدلالة (Sig.)	T-Test	الفرق بين المتوسطين	مجموعة ثانية		مجموعة أولى		المتغير التابع
			انحراف معيارى	وسط حسابى	انحراف معيارى	وسط حسابى	
٠,٠٥٤	١,٩٤٤	٧,٧٠٢٢٨-	٣١,٩١٩٤٩	٣٧,٢٣٠٥	٢٠,٨١٤٧٣	٢٩,٥٢٨٢	سعر السهم
٠,٥٩٣	٠,٥٣٥	٠,٢١٤٣-	٠,٣٠٣٠٣	٠,٢٧٤١	٠,٢٧٩٥٦	٠,٠٥٩٨	عائد السهم

وتظهر الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (٩) وجود فروق بين متوسطى سعر السهم على مستوى المجموعتين الفرعيتين، حيث بلغ متوسط سعر السهم

لعينة الشركات التي عرضت الدخل الشامل ضمن قائمة الدخل التقليدية ٢٩,٥٢٨٢، في حين بلغ هذا المتوسط لعينة الشركات التي عرضت الدخل الشامل الآخر في قائمة منفصلة تتبع قائمة الدخل ٣٧,٢٣٠٥ تقريباً. ويتضح من العرض السابق أن متوسط سعر السهم مرتفع في المجموعة الثانية مقارنة بالمجموعة الأولى. ولإختبار معنوية الفروق بين متوسطى سعر السهم عقب تاريخ نشر القوائم المالية لشركات المجموعتين، تم إستخدام إختبار (ت) T-Test، وبإلقاء النظر على البيانات المعطاة في جدول رقم (٩) يتبين للباحث أن الفروق بين متوسطى سعر السهم عقب تاريخ نشر القوائم المالية غير معنوية، ويلاحظ الباحث أن هذه النتيجة تدعم وتتسق مع ما توصل إليه الباحث من نتائج تحليل إنحدار سعر السهم عقب تاريخ نشر القوائم المالية على المتغيرات المفسرة السابق عرضها بجدول رقم (٧)، بمعنى عدم وجود علاقة بين بدائل عرض الدخل الشامل وأسعار أسهم شركات المساهمة السعودية.

كما تظهر الإحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (٩) وجود فروق بين متوسطى عائد السهم على مستوى المجموعتين، حيث بلغ متوسط عائد السهم لعينة الشركات التي عرضت الدخل الشامل ضمن قائمة الدخل التقليدية ٠,٠٠٥٩٨، في حين بلغ هذا المتوسط لعينة الشركات التي عرضت الدخل الشامل في قائمة منفصلة تتبع قائمة الدخل ٠,٠٢٧٤١ تقريباً، وبإلقاء النظر على البيانات المعطاة في جدول رقم (٩) يتبين للباحث أن الفروق بين متوسطى عائد السهم غير معنوية، ويلاحظ الباحث أن هذه النتيجة تدعم وتتسق مع ما توصل إليه الباحث من نتائج تحليل إنحدار عائد السهم على المتغيرات المفسرة السابق عرضها بجدول رقم (٨)، بمعنى عدم وجود أثر لبدايل عرض الدخل الشامل على عائد السهم.

٧. تحليلات إضافية

تعتبر القدرة التنبؤية أحد الخصائص الأساسية والهامة التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية المستخدمة في إتخاذ القرارات الإستثمارية إلى جانب أن

القدرة التنبؤية تمثل أحد أهم خصائص جودة الأرباح بالنسبة للمستثمرين، وتختلف هذه القدرة تبعاً للغرض الذي تستخدم من أجله المعلومات، فهناك القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، والقدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، والقدرة على التنبؤ بالعوائد المستقبلية (عبد العال، ٢٠١٢).

وقد قام الباحث باستخدام نماذج الإنحدار التالية لإختبار القدرة التنبؤية لبدائل عرض الدخل الشامل في التنبؤ بصافي الدخل المستقبلي والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية:

$$\begin{aligned} NI_t &= \beta_0 + \beta_1 NI_{t-1} + \beta_2 OCI_{t-1} + \beta_3 Presentation_{t-1} + \beta_4 Size_{t-1} \\ &+ \beta_5 Lev_{t-1} + \varepsilon_1 \\ OCF_t &= \beta_0 + \beta_1 NI_{t-1} + \beta_2 OCI_{t-1} + \beta_3 Presentation_{t-1} + \beta_4 Size_{t-1} \\ &+ \beta_5 Lev_{t-1} + \varepsilon_1 \end{aligned}$$

حيث:

NI_t	صافي الدخل للفترة الحالية (t) مقسوم على عدد الاسهم في نهاية الفترة.
OCF_t	التدفقات النقدية التشغيلية للفترة الحالية مقسوم على عدد الأسهم في نهاية الفترة.
NI_{t-1}	صافي الدخل للفترة السابقة مقسوم على عدد الاسهم في نهاية الفترة.
OCI_{t-1}	الدخل الشامل الآخر للفترة السابقة مقسوم على عدد الأسهم في نهاية الفترة.
$Presentation$	بدائل عرض الدخل الشامل، معبراً عنه كمتغير وهمي، يأخذ القيمة واحد إذا عرضت الشركة الدخل الشامل في قائمة الدخل، وصفر خلاف ذلك.
$Size_{t-1}$	حجم الشركة مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية الفترة السابقة.
Lev_{t-1}	نسبة إجمالي الإلتزامات إلى إجمالي الأصول في نهاية الفترة السابقة.
ε_1	الخطأ العشوائي

١.٧. نتائج تحليل إنحدار صافي الدخل على بدائل عرض الدخل الشامل والمتغيرات الضابطة
أجرى الباحث تحليل الإنحدار المتعدد بطريقة إدخال (Enter) على مستوى عينة البحث ككل بشأن معادلة صافي الدخل للسهم الواحد للفترة الحالية (NI_t) على كل من (بدائل عرض الدخل الشامل والمتغيرات الضابطة) للفترة السابقة، ونظراً

لأن نتائج تحليل الانحدار المتعدد أظهرت أن نموذج إنحدار معادلة صافي الدخل للسهم الواحد للفترة الحالية (NI_t) على كل من (بدائل عرض الدخل الشامل والمتغيرات الضابطة) للفترة السابقة يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Auto Correlation) مما يؤثر على إمكانية الاعتماد على نتائجه. لذلك قام الباحث بتقدير النموذج باستخدام (Robust Standard Errors) حيث أنه بالإعتماد على (Robust Standard Errors) تكون المقدرات الناتجة ذات كفاءة عالية (Li, 1985). ويوضح الجدول رقم (١٠) نتائج تحليل إنحدار صافي الدخل على بدائل عرض الدخل الشامل والمتغيرات الضابطة.

جدول رقم (١٠)

نتائج تحليل إنحدار صافي الدخل على بدائل عرض الدخل الشامل والمتغيرات الضابطة

معنوية معاملات الإنحدار		الخطأ المعياري (Std. Error)	معاملات الإنحدار (β)	المتغيرات المستقلة
مستوى الدلالة (Sig.)	قيمة (t)			
٠,٣٠٤	١,٠٣-	١,٢٧٠٢	١,٣١١٨-	ثابت الإنحدار (Constant)
***٠,٠٠٠	١٨,٩٨	٠,٠١٦٦٦	٠,٣١٦١٩	صافي الدخل للسهم الواحد (NI_{t-1})
٠,٦٠٦	٠,٥٢	٠,١٠١٠٥	٠,٥٢٢٨	الدخل الشامل الآخر للسهم الواحد (OCI_{t-1})
٠,٤٨٤	٠,٧٠	٠,١٧١٤	٠,١٢٠٥٦	بدائل عرض الدخل الشامل
٠,١١١	١,٦١	٠,٠٥٨٧٧	٠,٠٩٤٦٥	حجم الشركة ($FSIZE_{t-1}$)
٠,٩٦٧	٠,٠٤-	٠,٤٢١٣٠	٠,٠١٧٥١-	الرافعة المالية (LEV_{t-1})
*** الفروق دالة عند مستوى معنوية ١٪، حيث إن (Sig. < 0.01)				
** الفروق دالة عند مستوى معنوية ٥٪، حيث إن (Sig. < 0.05)				
عدد المشاهدات (N) = ١٠١			معامل التحديد (R^2) = ٠,٨٠٨٢	
دلالة اختبار (F) = ٠,٠٠٠			قيمة (F) المحسوبة = ٩٠,٥٦	

وبإلقاء النظر على البيانات المعطاة بالجدول رقم (١٠) يتضح عدم وجود علاقة معنوية بين بدائل عرض الدخل الشامل وصافي الدخل للفترة الحالية، بينما توجد علاقة معنوية بين صافي الدخل للفترة السابقة وصافي الدخل للفترة الحالية. وهذا يعني أن هناك قدرة تنبؤية لمتغير صافي دخل الفترة السابقة في التنبؤ بصافي الدخل للفترة الحالية.

٢.٧. نتائج تحليل إندثار التدفقات النقدية التشغيلية على بدائل عرض الدخل الشامل والمتغيرات الضابطة

قام الباحث بإجراء اختبار الإزدواج الخطى لاختبار استقلال المتغيرات المستقلة وذلك قبل تقدير نموذج الإندثار، حيث أن قوة نموذج الإندثار تعتمد على فرضية استقلال هذه المتغيرات، ويؤدى عدم تحقق هذا الشرط إلى أحد المشاكل الإحصائية المعروفة باسم الإزدواج الخطى (منصور ، ٢٠١٨)، وتم التأكد من عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة باستخدام اختبار معامل التباين التضخمى ('VIF Variance Inflation Factor') واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من متغيرات الدراسة، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين (VIF) للقيمة (١٠) وأن تكون قيمة اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من (٠,١٠)، وقد توصل الباحث إلى أن درجة الإزدواج الخطى بين المتغيرات التفسيرية فى النموذج الحالى منخفضة وغير خطيرة، حيث إن أقصى قيمة لمعاملات تضخم التباين (VIF) تم الحصول عليها فى نموذج البحث الحالى كانت لمتغير حجم الشركة ($Fsize_{t-1}$) وبلغت (١,٣٥٩)، كما يلاحظ أن قيم اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات نقل عن (١٠)، حيث تتراوح قيم اختبار معامل تضخم التباين للمتغيرات التفسيرية المتضمنة بالنموذج الحالى بين (١,٠٢٠, ١,٣٥٩)، وأن قيم اختبار فترة السماح (Tolerance) تراوحت بين (٠,٧٣٦, ٠,٩٨٠) وهى أعلى من (٠,١٠)، ويعد هذا مؤشراً على عدم وجود ارتباط عالى بين المتغيرات المفسرة، وهذا يعنى عدم وجود مشكلة إزدواج خطى تؤثر على نتائج الإندثار وتفسيرها.

وتظهر قيمة (F) أن نموذج الإندثار معنوى، ويوضح جدول رقم (١١) نتائج اختبار القدرة التنبؤية (لبدائل عرض الدخل الشامل والمتغيرات الضابطة) فى التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية، ويتضح من تحليل النتائج أن (المتغير المستقل، المتغيرات الضابطة) خلال الفترة السابقة تفسر ٣٧,٦٪ من التدفقات النقدية التشغيلية للفترة الحالية ($R^2 = ٠,٣٧٦$)

جدول رقم (١١)

نتائج تحليل إندثار التدفقات النقدية التشغيلية على بدائل عرض الدخل الشامل والمتغيرات الضابطة

إحصاءات إختبار الإزدواج الخطي		معنوية معاملات الإندثار		الخطأ المعياري Std. (Error)	معاملات الإندثار (β)	المتغيرات المستقلة
معامل تضخم التباين (VIF)	فترة السماح (Tolerance)	مستوى الدلالة (Sig.)	قيمة (t)			
		***٠,٠٠٨	٢,٧٠٥-	٤,٣٩٦	١١,٨٨٨-	ثابت الإندثار (Constant)
١,١١٧	٠,٨٩٥	***٠,٠٠٠	٥,٥٢١	٠,٠٥٩	٠,٣٢٥	صافي الدخل للسهم الواحد (NI _{t-1})
١,٠٢٠	٠,٩٨٠	٠,٤٥١	٠,٧٥٧	٠,٣١٤	٠,٢٣٧	الدخل الشامل الآخر للسهم الواحد (OCI _{t-1})
١,٢٠٠	٠,٨٣٤	٠,٨٠٥	٠,٢٤٨-	٠,٦٤٩	١,١٦١-	بدائل عرض الدخل الشامل
١,٣٥٩	٠,٧٣٦	***٠,٠٠٣	٣,٠٨٠	١,٤٣٣	٠,٦٢٣	حجم الشركة (FSIZE _{t-1})
١,١٩٠	٠,٨٤٠	٠,٤١٧	٠,٨١٦	٠,٠٩٥	١,١٦٩	الرافعة المالية (LEV _{t-1})
*** الفروق دالة عند مستوى معنوية ١٪، حيث إن (Sig. < 0.01)						
** الفروق دالة عند مستوى معنوية ٥٪، حيث إن (Sig. < 0.05)						
معامل التحديد المعدل (Adjusted R ²) = ٠,٣٤٦				معامل التحديد (R ²) = ٠,٣٧٦		
دلالة إختبار (F) = ٠,٠٠٠				قيمة (F) المحسوبة = ١٢,٤٣٨		
عدد المشاهدات (N) = ١٠٨				نتيجة إختبار (Durbin-Watson) = ١,٩٨٢		

ومن تحليل النتائج السابقة يتضح عدم وجود علاقة معنوية بين بدائل عرض الدخل الشامل والتدفقات النقدية التشغيلية للفترة الحالية، بينما توجد علاقة موجبة ومعنوية بين صافي الدخل للفترة السابقة والتدفقات النقدية التشغيلية للفترة الحالية، كذلك توجد علاقة موجبة ومعنوية بين حجم الشركة للفترة السابقة كمتغير ضابط والتدفقات النقدية التشغيلية للفترة الحالية، وهذا يعنى أن هناك قدرة تنبؤية لمتغيرات (صافي دخل، وحجم الشركة) فى التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية.

بعد الإنتهاء من تحليل النتائج وإختبار فرضيات البحث، يقوم الباحث فى القسم التالى (الخامس) بتقديم خلاصة البحث، وإقتراح العديد من المجالات التى يمكن أن تشكل أساساً لبحوث ودراسات مستقبلية.

القسم الخامس

خلاصة البحث والدراسات المستقبلية

١. خلاصة البحث

تناولت العديد من الدراسات السابقة بدائل عرض معلومات الدخل الشامل، إلا أن معظم هذه الدراسات تم في بيئة أعمال أمريكية وأوربية، وأن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت بدائل عرض الدخل الشامل في بيئة الأعمال العربية، كما أن هذه الدراسات اختلفت حول تحديد بديل (شكل) الإفصاح الأكثر شفافية وملاءمة لعرض هذه المعلومات، وهو ما يتطلب إجراء مزيد من الدراسات.

في ضوء ما سبق، هدف البحث إلى دراسة واختبار الملاءمة القيمية لبدايل عرض الدخل الشامل على عينة من شركات المساهمة السعودية، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤل التالي: هل لبدايل عرض الدخل الشامل ملاءمة قيمية عند تفسير أسعار وعوائد أسهم الشركات المساهمة السعودية؟ ومن أجل اختبار فرضيات البحث، تم التعبير عن أسعار الأسهم بسعر إقبال السهم بعد ثلاثة شهور من نهاية الفترة المالية، أما عائد السهم فقد تم حسابه من واقع المعادلة التالية:

عائد السهم = (سعر السهم بعد ثلاثة شهور من نهاية الفترة المالية - سعر السهم في بداية فترة التسعة شهور السابقة لنهاية الفترة المالية + توزيعات نقدية للسهم) / سعر السهم في بداية فترة التسعة شهور السابقة لنهاية الفترة المالية). بالإضافة إلى ذلك، تم قياس المتغير المستقل (بدايل عرض الدخل الشامل) كمتغير وهمي يأخذ القيمة (١) اذا عرضت الشركة معلومات الدخل الشامل في قائمة الدخل التقليدية، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك، وقد قام الباحث باختبار فرضيات البحث على عينة مكونة من (١١٧) شركة مساهمة مسجلة بالبورصة السعودية، وتنتمي إلى سبعة عشر قطاعاً إقتصادياً غير مالي خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠١٨م)، وباستخدام تحليل الانحدار الخطى المتعدد، يوفر البحث دليلاً إختبارياً على عدم وجود ملاءمة قيمية لبدايل عرض الدخل الشامل عند تفسير أسعار

وعوائد الأسهم، كذلك لا يوجد أثر لبدائل عرض الدخل الشامل (قائمة الدخل أو قائمة منفصلة) على الملاءمة القياسية للدخل الشامل الآخر عند تفسير أسعار وعوائد الأسهم، كما تبين للباحث أن ٦٥٪ تقريباً من عينة الدراسة تعرض معلومات الدخل الشامل في قائمة الدخل، وأن شركات عينة الدراسة التي اختارت الإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة منفصلة هي عموماً أكبر من تلك الشركات التي تفصح عن الدخل الشامل في قائمة الدخل فيما يتعلق بإجمالي الأصول، وإجمالي حقوق المساهمين، وصافي دخل، والدخل الشامل، وفيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة، أظهرت نتائج البحث الحالي وجود علاقة موجبة ودالة بين (صافي الدخل للسهم الواحد، والقيمة الدفترية للسهم، والرافعة المالية) وسعر السهم بينما توجد علاقة سالبة ودالة بين حجم الشركة وسعر السهم، كذلك توجد علاقة موجبة ومعنوية بين صافي دخل السهم وعائد السهم.

٢. الدراسات المستقبلية

في ضوء ما توصل إليه البحث الحالي من نتائج، يرى الباحث أن هناك العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل أساساً لبحوث ودراسات مستقبلية، ويتمثل أهمها فيما يلي:

- (١) اختبار أثر حجم وإشارة الدخل الشامل الآخر على بدائل عرض الدخل الشامل.
- (٢) اختبار العلاقة بين خصائص الشركة وبدائل عرض الدخل الشامل.
- (٣) اختبار أثر جودة المراجعة على العلاقة بين الدخل الشامل الآخر والملاءمة القياسية للمعلومات المحاسبية.
- (٤) اختبار أثر جودة المراجعة على العلاقة بين الدخل الشامل الآخر وعدم تماثل المعلومات.
- (٥) اختبار أثر آليات الحوكمة على العلاقة بين التقرير عن الدخل الشامل وقيمة الشركة.
- (٦) اختبار أثر آليات حوكمة الشركات على الدخل الشامل.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

الصايغ، عماد سعد محمد. ٢٠١٧. إطار مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الآخر- دراسة ميدانية. *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، المجلد ٢١، أكتوبر: ٨٣٦-٧٩٤.

المليجي، فؤاد السيد. ١٩٩٨. مدى كفاية الإفصاح المحاسبي في ضوء معايير المحاسبة المحلية والحوافز الضريبية من وجهة نظر الفاحص الضريبي. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، مارس: ٧٨-١٣.

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. *معايير المحاسبة السعودية*. متاح على:

<https://socpa.org.sa/socpa/Home.aspx>

الهيئة العامة للرقابة المالية. ٢٠١٥. معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (١): *عرض القوائم المالية*. القاهرة، جمهورية مصر العربية.

راشد، رجب السيد. ١٩٩٦. دراسة تحليلية لإطار العلاقة بين البيئة والإفصاح المحاسبي مع دراسة اختبارية لمستوى كفاية الإفصاح في جمهورية مصر العربية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

رجب، نشوى شاكر. ٢٠١٨. دراسة واختبار العلاقة بين معلومات عناصر الدخل الشامل الآخر وأسعار اسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد الأول، يونيو: ٤١٥-٤٧٣.

عبدالعاطي، محمود حسين إسماعيل. ٢٠١٤. إنعكاسات بدائل الإفصاح عن الدخل الشامل على جودة التقارير المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

عبدالعال، حسن أحمد على. ٢٠١٢. نموذج محاسبي مقترح لقياس جودة الدخل من منظور مدخل نفعية القرارات: دراسة تطبيقية. رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

على، نيفين محمد. ٢٠٠٣. تقييم الإفصاح عن العناصر غير العادية بالقوائم المالية في الشركات المساهمة المصرية - دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

عنانى، محمد عبدالسميع. ٢٠١١. التحليل القياسى والاحصائى للعلاقات الاقتصادية: مدخل حديث باستخدام *Windows SPSS*، الطبعة الثالثة، المؤلف، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

منصور، محمد السيد. ٢٠١٨. المقدرتان التفسيرية والتنبؤية للدخل الشامل وصافى الدخل من منظور خصائص المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ١٥٣-١٩٦.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

Agrawal, A. and C. R. Knoeber. 1996. Firm Performance and Mechanisms to Control Agency Problems between Managers and Shareholders. *Journal of Financial and Quantitative Analysis* 31(3):337-397.

Banks, L., A. Hodgson, and M. Russell. 2018. The Location of Comprehensive Income Reporting –Does it Pass the Financial Analyst Revision Test? *Accounting Research Journal* 31 (4): 531-550.

Barker, R. 2004. Reporting Financial Performance. *Accounting Horizons* 18(2):157- 172.

- Bamber, L., J. Jiang, K. Petroni, and I. Wang. 2010. Comprehensive Income: Who s' Afraid of Performance Reporting? *The Accounting Review* 85(1): 97- 126.
- Berger, A. N. and E. B. Di Patti. 2006. Capital Structure and Firm Performance: A new Approach to Testing Pecking Order Theory and An Application to Banking Industry. *Journal of Banking and Finance* 30: 1065-1102.
- Bertoni, M., B. De Rosa, and M. Maffei. 2007. Comprehensive Income under IFRS: Evidence from A Cross- Sectional Analysis. *Acts of the 6th International Conference on Economic Integrations, Competition and Cooperation, Opatija, Croatia, 19th-21st April.*
- Bhamornsiri, S. and C. Wiggins. 2001. Comprehensive Income Disclosures. *The CPA Journal*, 71(10): 54–56.
- Cahan, S. F., S. M. Courtenay, P. L. Gronewoller, and D. R. Upton. 2000. Value Relevance of Mandated Comprehensive Income Disclosures. *Journal of Business Finance & Accounting* 27 (9/10): 1273–1301.
- Campbell, L., D. Crawford, and D.R. Franz. 1999. How Companies are Complying with the Comprehensive Income Disclosure Requirements. *The Ohio CPA Journal* 58 (1): 13–20.
- Chambers, D., T. J. Linsmeier, C. Shakespeare, and T. Sougiannis. 2007. An Evaluation of SFAS No. 130 Comprehensive Income Disclosures. *Review of Accounting Studies* 12 (4): 557–593.

- Chartered Financial Analysts (CFA) Institute 2005. *A Comprehensive Business Reporting Model: Financial Reporting for Investors*, October, Charlottesville, Virginia.
- Du, N., K. Stevens, and J. McEnroe. 2015. The effects of comprehensive income on investors' judgments: An investigation of one-statement vs. two-statement presentation formats. *Accounting Research Journal* 28(3): 284-299.
- Ebrati, M., F. Emadi, R. Balasang, and G. Safari. 2013. The Impact of Capital Structure on Firm Performance: Evidence from Tehran Stock Exchange. *Australian Journal of Basic and Applied Science* 7(4):1-8.
- Ferraro, O. 2011. Comprehensive Income in Italy: Reporting Preferences and Its Effects on Performance Indicators. *Journal of Modern Accounting and Auditing* 7 (12): 1315–1328.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). 1980. *Elements of Financial Statement of Business Enterprises*. Statement of Financial Accounting Concepts No. 3 (SFAC 3). FASB. Norwalk, CT.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). 1985. *Elements of Financial Statements*. Statement of Financial Accounting Concepts No. 6 (SFAC 6). FASB. Norwalk, CT.

- Financial Accounting Standards Board (FASB). 1997. *Reporting Comprehensive Income*. Statement of Financial Accounting Standards No. 130 (ASC Topic 220). FASB. Norwalk, CT.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). 2011. *Presentation of Comprehensive Income*. Accounting Standards Update (ASU Topic 220) No. 2011-05. FASB. Norwalk, CT.
- Firescu, V. 2015. Comprehensive Income, A new Dimension in Performance Measurement and Reporting. 7th International Conference on Globalization and Higher Education in Economics and Business Administration, GEBA 2013. *Procedia Economics and Finance* 20: 218 – 223.
- Gazzola, P. and S. Amelio. 2012. One or Two Statement Approach for the Income Statement Presentation of Czech Companies?, *Trends Economics and Management* 6(12): 29-41.
- Gazzola, P. and S. Amelio. 2014. Is Total Comprehensive Income or Net Income Better for the Evaluation of Companies' Financial Performance? *Ekonomická Revue – Central European Review of Economic Issues* 17: 39-51.
- Graham, J. R., C. R. Harvey, and S. Rajgopal. 2005. The Economic Implications of Corporate Financial Reporting. *Journal of Accounting and Economics* 40 (1-3): 3– 73.

- Gujarati, D. N. 2003. *Basic Econometrics*. 4th Edition, McGraw Hill, New York.
- Hair, J. F. et al. 2006. *Multivariate Data Analysis*. 6th edition. Pearson Education, Harlow.
- Hao, X. and Z. Zhang. 2015. Experimental Research on Comprehensive Income Disclosure, Valuation Judgment of Appraiser and Earnings Management Recognition. *Paper presented at Auckland Regional Accounting Conference, Auckland, New Zealand.*
- Hirst, D. and P. Hopkins. 1998. Comprehensive Income Reporting and Analysts' Valuation Judgments. *Journal of Accounting Research* 36: 47–75.
- International Accounting Standards Board (IASB). 2007. *Presentation of Financial Statements- IAS 1*. London, U.K.: IASB.
- International Accounting Standards Board (IASB). 2011. *Presentation of Financial Statements- IAS 1. Amended by Presentation of Items of Other Comprehensive Income*. London, U.K.: IASB.
- Jordan, C. E. and S. J. Clark. 2002. Comprehensive Income: How Is It Being Reported and What Are Its Effects? *The Journal of Applied Business Research* 18(2): 1-8.
- Kanagaretnam, K., R. Mathieu, and M. Shehata. 2009. Usefulness of Comprehensive Income Reporting in Canada. *Journal of Accounting and Public Policy* 28 (4):349–365.

- Kim, J. H. 2016. Presentation Formats of Other Comprehensive Income After Accounting Standards Update 2011-05. *Research in Accounting Regulation* 28: 118–122.
- Kim, J. H. 2017. Value Relevance of Other Comprehensive Income After Accounting Standards Update 2011- 05. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal* 21(3): 1-13.
- Li, G. 1985. *Robust Regression in Exploring Data Tables, Trends, and Shapes*, edited by D. Hoaglin, F. Mosteller, and J. Tukey, John Wiley & Sons, New York.
- Lin, S., O. Ramond, and J.-F. Casta. 2007. *Value Relevance of Comprehensive Income and Its Components: Evidence from Major European Capital Markets*. Unpublished Working Paper, Florida International University, US
- Maines, L.A. and L. S. McDaniel. 2000. Effects of Comprehensive Income Characteristics on Nonprofessional Investors' Judgments: The Role of Financial Statement Presentation Format. *The Accounting Review* 75 (2): 179–207.
- Mechelli, A. and R. Cimini. 2014. Is Comprehensive Income Value Relevant and Does Location Matter? A European Study. *Accounting in Europe* 11(1): 59-87, DOI:10.1080/17449480.2014.890777

- Ohlson, J. A. 1995. Earnings, Book Values, and Dividends in Equity Valuation. *Contemporary Accounting Research* 11 (2): 661–687.
- Pandit, G. M. and J. J. Phillips. 2004. Comprehensive Income: Reporting Preferences of Public Companies. *The CPA Journal* 74(11): 40-41.
- Pandit, G. M., A. Rubenfield, and J. J. Phillips. 2006. Current NASDAQ Corporation Methods of Reporting Comprehensive Income. *American Journal of Business* 21(1):13-20,
- Saeedi, A. 2008. Examining the Superiority of Comprehensive Income to Net Income as A measure of Firm Performance. *European Journal of Scientific Research* 19: 469-481.
- Schaberl, P. D. and L. M. Victoravich. 2015. Reporting Location and the value Relevance of Accounting Information: The Case of Other Comprehensive Income. *Advances in Accounting* 31: 239–246.
- Setiadharna, S. and M. Machali. 2017. The Effect of Asset Structure and Firm Size on Firm Value with Capital Structure as Intervening Variable. *Journal of Business & Financial Affairs* 6(4): Doi: 10.4172/2167-0234.1000298

- Shi, L., P. Wang, and N. Zhou. 2017. Enhanced Disclosure of Other Comprehensive Income and Increased Usefulness of Net Income: The Implications of Accounting Standards Update 2011-05. *Research in Accountig Regulation* 29: 139- 144.
- Yousefinejad, M., A. Ahmad, and Z. Empong. 2017. Value Relevance of Other Comprehensive Income and Its Available- For- Sale Financial Instruments (AFS) and Revaluation Surplus of Property, Plants and Equipment (REV) Components. *Asian Journal of Accounting and Governance* 8: 133-143.

The Value Relevance of Alternative Presentation of Comprehensive Income

"An Empirical Study on Saudi Corporations"

El-Sayed H. S. Belal

*Lecturer, Department of Accounting,
Faculty of Commerce, Zagazig University, Egypt*

Abstract

This paper aims to examine the value relevance of comprehensive income presentation formats (income statement only or separate statement). The study used a sample of non-financial Saudi firms, with 226 firm-year observations, over the period (2017 - 2018). Using regression analysis models, the research provides empirical evidence that there is no value relevance of comprehensive income presentation formats (income statement or separate statement). The results also indicate that 65 % of sample presented the comprehensive income information in the income statement. The sample that elects to disclose the comprehensive income in a separate statement are generally larger than other companies with respect to total assets, total shareholders' equity, net income, and comprehensive income.

Keywords: *Comprehensive Income Presentation Formats, Income Statement, Comprehensive Income, Stock Prices and Returns.*